الأمم المتحدة A/70/PV.34

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٣٤

الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٦٦ و ١٤ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقريرا الأمين العام (A/70/175 و A/70/176)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببضع ملاحظات. لقد كان عام ٢٠١٥ سنة بالغة الأهمية للقارة الأفريقية والمجتمع الدولي. فقد شهدنا اعتماد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ (القرار ١/٧٠)، وخطة تنفيذ سنواتها العشر الأولى، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، وخطة عام ٢٠٣٠ العالمية والشاملة للتنمية المستدامة، مع أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

ويُتوقع أن يضيف نظام تغير المناخ الجديد القادم المزيد من الجدوى والأهمية والطموح إلى جميع هذه الاتفاقات.

تضع هذه الخطط، مجتمعة، الخطط العالمية والقارية والإقليمية والوطنية في إطار واحد شامل ومتسق للنهوض بالتنمية في أفريقيا ومتابعتها. ومن المهم التأكيد على الصلة بين هذه الخطط والحاجة إلى التآزر والتكامل في تنفيذها. إن المناقشة المشتركة اليوم فرصة للتفكير في جهودنا الجماعية الرامية إلى الشراكة مع أفريقيا ودعم القارة في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات والاستفادة إلى أقصى حد من الفرص في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. كما أن المناقشة دليل واضح على المكانة الخاصة الممنوحة لأفريقيا في أعمال الجمعية العامة.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، قطعت القارة الأفريقية أشواطاً هامة في التنمية البشرية، والحوكمة السياسية، والسلام

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والأمن. وهي تقدّم اليوم إمكانية النمو الأكثر تبشيراً بالخير في العالم. ولكن أكثر من ٤٢ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر، ولا تزال هناك تحديات كبيرة في القارة الأفريقية مع استمرار معاناة عدد من البلدان الأفريقية من الصراع وعدم الاستقرار.

وفيما يتعلق بالملاريا، ساعدت الجهود الجديرة بالثناء، لا سيما من قبل تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، في الحد من انتشار الملاريا بنسبة تفوق ٣٤ في المائة في أفريقيا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣. ومن ناحية أخرى، في عام ٢٠١٥ وحده، تشير التقديرات إلى أن ما يزيد على ٣٤٠ ٠٠٠ من الأفارقة سيموتون دون داع من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. ولذلك، فإنني أحث الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى على مواصلة العمل معاً لمكافحة هذا المرض.

وتتصل العديد من التحديات المتعلقة بالملاريا، بطبيعة الحال، بالتحديات الإنمائية الأوسع نطاقاً في القارة. وفي هذا الصدد، من المناسب أن ننظر اليوم أيضاً في التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وتمثل نيباد إطاراً للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان الأفريقية وهي مخطط أساسي لضمان تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق مكافحة الفقر بجميع أشكاله. وجرى الاعتراف بأهميتها في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في الوثيقتين على حد سواء.

ويُبرز التقرير الأخير للأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/70/175) مختلف الإجراءات التي تتخذها البلدان الأفريقية صوب تحقيق أهداف الشراكة الجديدة. وتبدي الدول الأفريقية عزمها على التنفيذ الكامل لهذا المخطط الإنمائي ككل، من مشاريع التطوير المؤسسي إلى الزراعة والأمن الغذائي، والالتزام بالصحة والتعليم الابتدائي، وتنمية رأس المال البشري.

ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية دعم الشركاء الدوليين لنيباد وبرامجها الرئيسية، من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نجاح الشراكة الجديدة. وتضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم بصفة خاصة، وأود أن أشيد بالجهود الجارية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تحت قيادة السيد ماجد عبد العزيز، لدعم التنفيذ الكامل لنيباد، وبرنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣، وغيرها من البرامج القارية.

كما يؤكّد تقرير الأمين العام الأخير من جديد على الروابط الهامة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والأمن في أفريقيا، ويحدد عدداً من التوصيات التي ينبغي لنا جميعاً التفكير فيها من أجل الحفاظ على الزخم السياسي حول نيباد.

ومع بداية فصل جديد في التعاون الدولي، فلنعمل معاً من أجل مكافحة الملاريا وإكمال الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وإرساء الأسس للسلام والرخاء والتنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ويحدوني الأمل في أن توفر مناقشة اليوم إسهاماً إيجابياً في هذه الجهود.

السيد نييمبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشرفني المشاركة في هذه المناقشة بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتودّ مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر الأمين العام على تقريريه بشأن البندين اللذين نناقشهما اليوم.

على الرغم من جميع الإجراءات والالتزامات من جانب البلدان الأفريقية، فإن العقبة الرئيسية أمام التنمية في أفريقيا لا تزال الافتقار إلى الموارد الكافية. غير أنه من الجدير بالثناء أن القادة الأفارقة أخذوا بزمام المبادرة والقيادة في خطة التجديد الاجتماعي – الاقتصادي للقارة من أجل إحداث تحول في خطة القارة للتنمية عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

ونعتقد أن التحديات التي ما زالت القارة تواجهها، مثل مكافحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وزيادة عدم المساواة، في جملة أمور، تحتاج إلى التعاون والشراكة العالميين. وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً بأن أفريقيا تتطلب المزيد من الدعم في مسيرتها التنموية، بما في ذلك من خلال إطارها التنموي المعروف باسم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي خطتها الاستراتيجية لضمان حدوث تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة. إن الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لدعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تُشجّع مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونحن على يقين من أن الدعم المقدّم سيُترجم إلى التزامات مؤكّدة من أجل تعزيز التنمية في أفريقيا.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخراً (القرار ١/٧٠) وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية توفران آفاقاً ملموسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وتعملان كمصدر مهم من مصادر تمويل التنمية في القارة دون الإخلال بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تزال المصدر الرئيسي للتمويل الدولي من أجل التنمية.

وتؤكد المجموعة مجدداً أهمية وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها تجاه البلدان النامية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك توفير تخفيف حقيقي في عبء الديون للبلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وتود المجموعة التأكيد مجدداً على أن التعاون بين الشمال والجنوب ما زال يكمن في صلب الشراكة العالمية من أجل التنمية. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومع القطاع الخاص يكمل كل منها الآخر ولا يحل محله.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تحويليتان في طبيعتيهما وستقومان بدور حاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية والنمو والتنمية الشاملين المستدامين في أفريقيا.

وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين إيمانا راسخا بأنها ستسهم بلا شك في زيادة المشاركة النشطة من جانب الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي وستعزز أيضا التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين.

وتود مجموعة ال ٧٧ والصين أن تعرب عن تقديرها لجميع الوفود على إسهاماتها البناءة في وقت سابق من هذا العام، التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٩١/٦٩، بشأن أسباب النزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد أتاح ذلك القرار مواصلة تأكيد الدعم الذي أعرب عنه أعضاء الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونحن نعتقد أن ذلك القرار ما زال يوفر منبرا هاما للتشديد على مسؤولية أفريقيا ودورها في تعزيز السلام والأمن في القارة، وينطوي على حاجة أفريقيا إلى تعزيز قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وتنوه مجموعة الـ ٧٧ والصين بالاتجاهات الإيجابية وأوجه التقدم المحرز في إحلال السلام الدائم في أفريقيا، وتؤكد أيضا على ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام الدائم باعتباره شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى مواصلة تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاع. وعلاوة على ذلك، إلى جانب التهديدات التقليدية للسلام والأمن في أفريقيا، يجب علينا أيضا إيجاد حلول لمعالجة التحديات الناشئة الأخرى، لا سيما الإرهاب.

ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ خطط العمل لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك

الصدد، يثلج صدورنا التزام الدول الأعضاء بدعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات وإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

وخلال الأعوام ال ١٥ الماضية، شهد العالم تقدما هائلا في مكافحة الملاريا والوقاية منها. فمنظمة الصحة العالمية تفيد بأن تسعة بلدان – الاتحاد الروسي، بوتسوانا، الجزائر، الرأس الأخضر، ناميبيا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، جنوب أفريقيا، سوازيلند، وإريتريا – توجد على المسار الصحيح صوب الحد من معدلات الإصابة بالملاريا بنسبة ٧٧ في المائة، ويتوقع أن تحقق ثلاثة بلدان إضافية تخفيضات تتراوح بين ٥٠ في المائة و ٧٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وتلك النتائج الهائلة تعني أنه تم تفادي وفاة ٣,٩ ملايين طفل في أفريقيا.

وأخيرا، وعلى الرغم من نجاح التعزيز غير المسبوق لتدخلات مكافحة الملاريا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، والعديد من البلدان في أفريقيا لا تزال تواجه التحديات في دحر الملاريا، وهي بذلك عاجزة عن تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية. وبينما نمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل سعيا إلى القضاء على الملاريا، ينبغي على نحو ملح لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، تقديم المساعدة في معالجة ضعف النظم الصحية وعدم الإنصاف من حيث فرص الحصول على الخدمات الصحية، وزيادة التمويل المحلي والدولي ومعالجة مقاومة المبيدات في أفريقيا.

السيدة شتراسر – كينغ (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني ويسرني كثيرا أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن هذه المناقشة تتوج بالنجاح ”أسبوع أفريقيا ٢٠١٥“، الذي عزز حقا التعريف بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هنا في الأمم المتحدة في منعطف دقيق جدا حيث تستعد الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتود المجموعة الأفريقية أن تشكر الأمين العام على ما بذله من جهود في إعداد تقاريره في إطار بنود جدول الأعمال قيد المناقشة اليوم، وعلى مواصلة قيادته والتزامه بوضع جدول الأعمال المتعلق بأفريقيا في صلب منظومة الأمم المتحدة.

وهذا العام، ٢٠١٥، عام استثنائي حقا للعالم على نحو عام، ولأفريقيا على وجه الخصوص، من حيث أهميته بالنسبة لجدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحتفل الأمم المتحدة بذكراها السنوية السبعين لبداية، إذ أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اعتُمدت مؤخرا باعتبارها خطة عام ٢٠٣٠، كما اعتُمدت خطة عمل أديس أبابا باعتبارها سبيل المضي قدما فيما يتعلق ب تمويل التنمية، وهناك آمال كبيرة للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، يكتسي عام ٢٠١٥ أهمية محورية باعتماد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي الرؤية الطويلة الأجل لتحقيق التنمية التحويلية في القارة خلال هذا القرن، وخطة تنفيذها للسنوات العشر الأولى، وفي نهاية المطاف، تنفيذ تلك الخطط.

وعلى نفس المنوال، ما زال الرصد والمساءلة لبنتين حاسمتين لنجاح تنفيذ الخطتين على السواء. وتؤكد المجموعة الأفريقية على الإسهام القيم لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦، وتعتقد أن هذه الآلية ينبغي أن تواصل تقديم مدخلاتها القيمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كجزء من الإطار العالمي للرصد والمساءلة لخطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وعلاوة على ذلك، فقد اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية ٢٠١٧-٢٠٢٧، الذي سيعقب البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، يشكل معلما هاما في تعزيز شراكة أوثق بين المنظمتين. ومن الأهمية بمكان تعزيز الشراكة للمضي قدما في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠.

وفي ذلك السياق، تشدد المجموعة الأفريقية على الحاجة إلى تخصيص الموارد الكافية والمنتظمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة التي ينبغي أن توافق عليها الجمعية العامة بغية دعم التنفيذ الفعال لخطة أفريقيا للتكامل والتنمية ٢٠١٧-٢٠٢٧. وتولي المجموعة الأفريقية أهمية بالغة لتلك المسألة وستواصل متابعتها في الأشهر المقبلة. وفي ذلك الصدد، تؤيد المجموعة الأفريقية تأييدا تاما وتحيي اختيار موضوع الدورة السبعين للجمعية العامة.

وتظل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ملتزمة بتيسير وتنفيذ البرامج ذات الأولوية لأفريقيا، وبتعزيز الخطوات الإيجابية التي اتخذت فعلا صوب التحول القاري. وتلاحظ المجموعة الأفريقية بارتياح كبير أن الزراعة ما زالت في صميم خطة التنمية في أفريقيا. فالزراعة تشكل جزءا كبيرا من اقتصادات جميع البلدان الأفريقية، وتنطوي على إمكانية الإسهام في الوفاء بالأولويات القارية الرئيسية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز التجارة والاستثمارات فيما البلدان الأفريقية، ودعم التسريع بالتصنيع والتنويع الاقتصادي، وإدارة الموارد البيئة على نحو مستدام، وإيجاد فرص العمل للآلاف من الشباب، فضلا عن تحسين سبل العيش.

وخلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، رحبنا واحتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وفي عام ٢٠١٤ أيضا، في ذروة تخليد سنة الزراعة في أفريقيا، احتفلنا بتجديد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية عن طريق اعتماد إعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحوُّل في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش.

يتمثل المضمون الرئيسي لإعلان مالابو في تعهد الحكومات الأفريقية بالحفاظ على زخم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، خلال العقد القادم، بما في ذلك زيادة الاستثمار المالي في الزراعة، من خلال تعبئة الموارد المحلية وتخصيص ١٠ في المائة من الإنفاق العام لهذا القطاع؛ والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، وخفض معدلات الفقر بحلول عام ٢٠٢٥، من خلال تحقيق النمو الزراعي الشامل. وضمان نمو بنسبة ٦ في المائة لهذا القطاع سنويا؛ وتعزيز التجارة الداخلية في أفريقيا؛ وتعزيز الصمود، والحد من أثر تغير المناخ؛ فضلا عن تعزيز المساءلة المتبادلة. لذلك، نود أن نؤكد أهمية الشراكات والتعاون الدولي لتحقيق أهداف البرنامج الشامل.

ولا يزال تطوير البنية التحتية الأولوية الرئيسية بالنسبة لأفريقيا، تؤدي فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دورا محوريا من خلال تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ونشيد كما يجب بالجهود المبذولة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بما في ذلك الجهود المبذولة لتأمين الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تجريبية ١٦ في مجال البنية التحتية، وتحديد المكاسب فيما يتعلق بالتمويل والتنفيذ بسرعة. ونرحب بمؤتمر قمة داكار، الذي عقد خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، واعتمد خطة عمل داكار، لتمويل مشاريع البنية التحتية التجريبية المذكورة. ونشير إلى العقبات التي تواجه تمويل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ولذلك، فإننا ندعو إلى تعبئة الموارد من جميع المصادر، من القطاعين العام والخاص.

لقد أنشأ رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، قبل أكثر من عقد من الزمان، الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تشكل برنامج الحوكمة الرئيسي للشراكة الجديدة من أجل

تنمية أفريقيا، وتهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد في جميع أنحاء القارة. وعزمت البلدان الأفريقية، من خلال هذه الخطة، على اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، وإرساء الشفافية والمساءلة، خاصة في مجال الموارد الطبيعية. ويعمل الاتحاد الأفريقي بجد على تشجيع جميع الدول الأفريقية الأعضاء على الانضمام إلى العدد المتزايد من البلدان الأفريقية التي انضمت طوعا إلى الآلية، ويصل الرقم حاليا إلى ٣٦ بلدا، خضع ١٨ بلدا منها لاستعراض الأقران. وكدول أعضاء، فإننا نشجع الآلية على البحث عن سبل إخضاع المزيد من البلدان لاستعراض الآلية، كما هو الحال فيما يخص تشاد والسنغال.

إن المجموعة الأفريقية تشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/70/176). ونشير إلى الروابط المتنامية بين الإقصاء السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والصراع العنيف. وكقارة، فإننا نعتقد أن وضع حد لهذه الوتيرة، سيتطلب اتباع نُهج شاملة محورها الإنسان، في مجال تعزيز السلام، والأمن وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أكد برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣، وخطة تنفيذه الأولى التي مدتها ١٠ سنوات. وفي هذا الصدد، تلتزم أفريقيا بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ومنع نشوب النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية.

وكما جرت الإشارة إلى ذلك، فإن أفريقيا تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق أمن دائم بدون إحداث تنمية شاملة. وعلى نفس المنوال، فإن السلام والأمن عاملان لا غنى عنهما يؤديان إلى تحقيق التنمية. ومن الضروري في هذا الصدد، تشجيع جميع الشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على دعم جهود البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي لوقف استخدام الأسلحة النارية بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو الذي توخاه قادة الاتحاد الأفريقي خلال الذكرى الخمسين للإعلان الرسمي عن إنشاء الاتحاد الأفريقي.

وعلاوة على ذلك، فإن إدراج السلام والأمن في ولايات الاتحاد الأفريقي، وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، هو أيضا مصدر ارتياح بالنسبة للمجموعة الأفريقية. إن المجموعة الأفريقية تؤكد أهمية الشراكة الطويلة الأمد والنموذجية التي تجمع بين الأمم المتحدة وأفريقيا، ولا سيما من خلال دعم إنشاء وتفعيل هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن الدولي، فضلا عن القوة الإفريقية الجاهزة، التي على وشك أن تصبح جاهزة للعمل، واستمرار الدعم المقدم للآلية. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأفريقية بتأكيد التقرير على تعزيز التعاون المؤسسي مع الاتحاد الأفريقي، ومجموعاته الاقتصادية الإقليمية، ومنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وإدارة الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتحقيق الانتعاش، والنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، وسيادة القانون وإقامة العدل، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وتدعم التوصيات الواردة في التقرير.

لا تزال الملاريا تشكل مشكلة صحية خطيرة بالنسبة لأفريقيا. ومما لا شك فيه أنها تعد من بين المسائل التي تتطلب اهتماما متواصلا، حتى بعد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومما يثير القلق، كون هذا المرض الذي يمكن الوقاية منه وعلاجه بشكل كامل، لا يزال يتسبب في قتل آلاف الأشخاص، وخاصة الأطفال في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الملاريا وغيرها من الأمراض، على النحو المبين في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ونرحب أيضا بالإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الخاص لعام ٢٠١٣ الذي عقده الاتحاد الأفريقي بشأن فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، الذي أكد من جديد التزام الحكومات الأفريقية بتسريع تنفيذ الأطر القائمة، بما في ذلك إعلان أبوجا وخطة العمل المتعلقة بدحر الملاريا في أفريقيا. إننا نحيط علما بقلق بالغ بأن التمويل الخاص بمكافحة الملاريا أقل بكثير من المطلوب، من أجل الوصول إلى التغطية المالية الشاملة للتدخلات. ولذلك، فإننا ندعو الدول المتقدمة النمو، وغيرها من الشركاء إلى الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها، بهدف القضاء على هذه الآفة.

وبدعم من المجتمع الدولي، أصبح مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا الآن تحت السيطرة إلى حد كبير. وأود أن أنوه في هذه المرحلة، بدور الأمين العام في قيادة التصدي لهذا المرض، وأشكره على جهوده. لكن ثمة حاجة ملحة إلى مساعدة البلدان الأفريقية، وخاصة تلك الأكثر تضررا من الفيروس، وتحسين نُظمها الصحية، وبناء القدرات الأساسية لتعزيز فرص الحصول على المياه، والصرف الصحي، والخدمات الصحية، لتفادي وضع مماثل في المستقبل. وتعتبر المجموعة الأفريقية أن تفشي الإيبولا هو بمثابة تنبيه آخر، من أجل اليقظة، وعدم التصرف وكأن شيئا لم يكن في المستقبل، ونحن نقوم بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تحظى احتياجات الفئات الأكثر ضعفا بالاهتمام الواجب، ويجب توفير الوسائل الكافية للتنفيذ في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، بطريقة تتناسب مع التحديات الهائلة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتأكيد أهمية الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها فيما يخص أفريقيا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أكد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية التزامهم بتحقيق الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وهدف ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، في أديس أبابا خلال شهر تموز/يوليه من هذا العام. ولذلك ندعو شركاءنا الإنمائيين، إلى تنفيذ وعودهم والتزاماتهم، وفقا لروح توافق آراء مونتيري، ومؤتمر قمة غلين إيغلز لمجموعة البلدان الثمانية، وخطة عمل أديس أبابا. وسيؤدي قيامهم بذلك، إلى قطع شوط طويل، ليس فقط فيما يخص استعادة الثقة وبناء الثقة، ولكن أيضا فيما يتعلق بتعزيز الاحترام المتبادل في الشراكات العالمية.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

في البداية، أود أن أعرب عن تهانيّ الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة السبعين. وأتطلع إلى قيادتكم خلال هذه الدورة الهامة، ونحن نتناول مجموعة واسعة من التحديات العالمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين عن بنود جدول الأعمال التي نناقشها اليوم. وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذه البنود من جدول الأعمال.

إن أفريقيا قارة الفرص والتحديات، والانتصارات والمحن، وهي قارة يشكل التزامها بتحقيق التنمية رغم تلك التحديات مصدر إلهام لنا جميعا. وتعلق الرابطة أهمية كبرى على الصداقة والتعاون مع أفريقيا. ونرى إمكانات كبيرة لتعاوننا، ونحن نسعى جاهدين لإنجاح ذلك التعاون لما فيه صالح المنطقتين. وتتشاطر الرابطة وأفريقيا نفس الطموح لتنمية منطقتينا. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تعزيز تعاوننا مع أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، والشراكة الجديدة للاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية.

والتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية عديدة. وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر لما تواجهه من نكسات، فقد ثبت صمود أفريقيا. وتلاحظ الرابطة هذه القوة وتواصل، في هذا الصدد، العمل مع أفريقيا من خلال النيباد بخصوص المجالات ذات الاهتمام والمصلحة المشتركين، مثل القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين والبنية التحتية والزراعة والصحة والتعليم.

وترحب الرابطة بالإسهامات القيمة التي تقدمها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران فيما يخص تعزيز أداء الحكومات الأفريقية في مجالات الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات والتنمية. وتعتقد الرابطة أن تنفيذ برامج العمل المتفق عليها والتوصيات الواردة في استعراض الأقران سيسهم إلى حد كبير في عملية التنمية في أفريقيا.

وترحب الرابطة بالدور البناء للأمم المتحدة، وما تقدمه من مساعدة من خلال آلية الرصد التي تستعرض تنفيذ الالتزامات بتنمية أفريقيا. كما عززت بلدان الرابطة فرادى علاقاتها مع الدول الأفريقية الأعضاء. ويعرض كل من هذه البلدان برامجه الخاصة ببناء القدرات ويوفر منحا دراسية للبلدان الأفريقية.

وقد استضافت إندونيسيا خلال شهر نيسان/أبريل الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للمؤتمر الآسيوي الأفريقي لعام ١٩٥٥، والذي استهدف تنشيط الشراكة بين البلدان الآسيوية والأفريقية بغية تعزيز السلام والازدهار. وكان المؤتمر تجسيدا للطموحات العامة للدول الآسيوية والأفريقية فيما يتعلق بالتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تحت شعار ”تعزيز التعاون بما بين بلدان الجنوب لتعزيز السلام والازدهار في العالم“. وعبر المشاركون أيضا عن التزام بلدانهم بإقامة شراكة جديدة أقوى وأكثر شمولا واستدامة للاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية.

وفي إطار متابعة التقدم المشجع المحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ستساعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على توجيه ودعم البلدان الأفريقية في سعيها لتحقيق أولويات التنمية الخاصة بها. وشهدت أفريقيا تسارع وتيرة نموها الاقتصادي، ولكن هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا. فلا تزال معدلات الفقر بشكل عام تناهز ٤٨ في المائة، وفقا لتقرير عام ٢٠١٥ عن تحقيق أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية. وتتشاطر الرابطة وجهة نظر أفريقيا فيما يتعلق بأهمية القضاء على الفقر، كما أكدت خطة عام ٢٠٣٠.

ومما يشجع الرابطة اعتماد الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير من هذا العام لخطة عام ٢٠٦٣ التحويلية. ونحن واثقون من أن تنفيذ تلك الخطة، جنبا إلى جنب مع خطة عام ٢٠٣٠، الطموحة والبعيدة المدى، من شأنه أن يؤدي إلى تحسين رفاه سكان القارة من خلال النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن. وبالتالي، لن يساعد توثيق الشراكة الاقتصادية بين الرابطة وأفريقيا على تقوية العلاقات بين القارتين فحسب، ولكن من الممكن أيضا أن يعزز التجارة. وفي هذا الصدد، تؤيد الرابطة دعوة الأمين العام التي وجهها إلى المجتمع الدولي لكي يسهم في تنمية أفريقيا. وستقوم الرابطة بدورها في مجال تقاسم وتبادل المعلومات والخبرات بشأن القضايا المتصلة بالتنمية.

إننا نلاحظ أن الأمراض الوبائية تشكل أحد التحديات التي يمكن أن تؤثر على التقدم الجماعي في القارة الأفريقية. وهناك مثال صارخ هو تفشي مرض الإيبولا في بعض البلدان الأفريقية. وبالتالي، فإننا نثني على الدور القيم للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية فيما يخص إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا لمواجهة تفشي المرض. ولا تزال بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من مرض الملاريا. وعلى الصعيد العالمي، فإن ٨٠ في المائة من حالات الملاريا و٨٠ في المائة من الوفيات بسبب الملاريا في عام ٢٠١٥ قد سجلت هناك. ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان الأفريقية على السواء متضررة من هذا المرض. وقد نجحت الرابطة في مكافحة الملاريا، وهي تدعم الجهود

التي تبذلها أفريقيا للتصدي لهذا المرض ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل.

ويستمر توطيد العلاقات بين الرابطة وأفريقيا من خلال التضامن والتعاون والاحترام المتبادل. وتدعم الرابطة بقوة استمرار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها برنامج الاتحاد الأفريقي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو وإطار الانخراط مع أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بولسن (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تسترشد الشراكة بين أفريقيا والاتحاد والأوروبي بالمبادئ الأساسية لوحدة أفريقيا والتكافل بين أفريقيا وأوروبا والقيم والمصالح المشتركة، فضلاً عن الملكية والمسؤوليات المشتركة. وفي قمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في بروكسل، تعهد قادة الاتحاد الأوروبي والقادة الأفارقة بالتشاور والعمل في شراكة من أجل بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتشاطر نفس مستوى الطموح والأولويات المماثلة بشكل عام بالنسبة لتلك الخطة. وثمة نهج متكامل ومتوازن بشأن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإدماج جوانب الحوكمة والسلام والأمن، والشراكة العالمية التي تُحشد من خلالها كل وسائل التنفيذ، إلى جانب آليات موثوق بها للرصد والمتابعة والاستعراض. وأعتقد أن ذلك ينعكس بشكل واضح في البيان الختامي.

ونحن نرحب بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا، التي ستساعدنا على مواجهة التحديات المترابطة في عالمنا اليوم، ونرحب أيما ترحيب بالدور المهم الذي قامت به أفريقيا في تشكيل تلك الخطة، سواء من خلال الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أثرى المفاوضات وكان له دور مؤثر، أو من خلال الجهات الفاعلة الأفريقية الرئيسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السيدة أمينة محمد، المستشار الخاص للأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والسفير كاماو، الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح؛ والسيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة آنذاك، إلى جانب الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، وجنوب أفريقيا ممثلة لمجموعة الـ ٧٧، وغيرها.

وإذ نتطلع للمستقبل، فإننا ندرك أن التحدي الحقيقي يكمن في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيضطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بدورهم وهم ملتزمون بالشراكة والتعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، على النحو المتفق عليه في خارطة الطريق لقمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٤، لضمان أن يجري تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بطريقة تكاملية ومتسقة ومتعاضدة.

والاتحاد الأوروبي يقر بالدور الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحديد الأطر السياسية والبرامج القارية التي تحترم مفاهيم التبعية والملكية. وعلى وجه الخصوص، فإن خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية لتنفيذها تقدم رؤية استراتيجية شاملة طويلة الأجل لتنمية أفريقيا. وهدفنا هو دعم تكامل أفريقيا سياسياً واقتصادياً من خلال تعزيز التجارة والشراكة السياسية المعززة وزيادة التعاون، ودعم بناء القدرات المؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ويبقى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر شركاء أفريقيا في التجارة والتنمية، ونحن مستعدون لمواصلة دعم البرامج الرئيسية لعموم أفريقيا، مثل برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بالإضافة إلى أنشطتنا العديدة على المستويين الوطني والإقليمي.

وهناك مجالات أخرى، منها التعاون في مجال الهجرة. وينتظر أن تتناول قمة فاليتا الوشيكة قضية الهجرة على نحو شامل، بما في ذلك جوانبها التنموية. ومن المتوقع أن توافق القمة على إنشاء صندوق استئماني برأسمال يصل إلى ١,٨ بليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية التابع للاتحاد الأوروبي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وحالة الأشخاص النازحين في أفريقيا.

إن النهوض بنظم الحوكمة الديمقراطية والشفافة وسيادة القانون والحكم الرشيد، بما في ذلك مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، هي التزامات مكرسة في الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ونتعهد بكفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان بالكامل من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز والإقصاء ضد الشرائح المستضعفة في المجتمع. ونرحب بالجهود الأفريقية لتذليل العوائق التي تواجهها المرأة في سعيها من أجل المساواة في الحقوق والفرص. ومادامت المرأة تعامل على أنها أقل شأناً من الرجل و لم تأخذ الفرصة المناسبة للمشاركة في الشؤون السياسية والمناقشات بشأن السلام والأمن والشؤون الاقتصادية، فإن أفريقيا تخسر إسهامات نصف سكانها ونصف القوى العاملة فيها. وفي نفس السياق، يجب أن تتاح للأطفال الأدوات الأساسية التي يوفرها التعليم. ولذلك، لا بد من ضمان ألا يعاني الأطفال من النزاع المسلح وأن جميع الجنود الأطفال لن يطلق سراحهم فحسب، بل سيعاد إدماجهم أيضاً. والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم جهود إعادة الإدماج.

ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي لبناء منظومة أفريقية متينة ولها مصداقية لحقوق الإنسان وهيكل أفريقي للحوكمة كوسيلة لضمان احترام الالتزامات بشأن حقوق الإنسان والحوكمة من قبل جميع الدول الأفريقية. ونثني أيضاً على التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في التصدي للتحديات الأمنية في القارة، سواء من خلال عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا أو بإنشاء هيكلها للسلم والأمن. والاتحاد الأوروبي دعم تلك العمليات بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٤ بأكثر من ١,٦ بليون يورو، ونحن ملتزمون بمواصلة تعاوننا في ذلك المجال وغيره من المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما ورد في خارطة الطريق الطموحة لقمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤.

ونرحب بتقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع (A/70/176)، والذي يؤكد أنه في ضوء الارتباط القوى بين الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام الدائم والتنمية المستدامة، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في زيادة أوجه التآزر بين هيكل السلم والأمن الأفريقي وبنية الحوكمة الأفريقية في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام وحل مشاكل ما بعد النزاع في الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة في السلم والأمن.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، فبالرغم من التقدم المحرز، ما زالت أفريقيا تصارع مع الأمراض المحتمل الوقاية منها أو علاجها والتي تسبب الموت ومعاناة لا توصف، إلى جانب أنها تقوض التنمية الاقتصادية في نفس الوقت. فالملاريا وغيرها من الفيروسات الفتاكة الأخرى، مثل إيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية، تشكل عبئاً هائلاً على أفريقيا، وخاصة على النساء والأطفال والفئات المستضعفة. وينبغي أن نهنئ أفريقيا على ما أنجزته في مجال مكافحة فيروس إيبولا والتقدم الكبير الذي تحقق في الحملة العالمية لمكافحة الملاريا في السنوات الأخيرة. وقد أثبتت التجربة أن الوقاية يمكن أن تحقق نتائج باهرة عندما تُدعم الأعمال بنظم صحية قوية وفعالة. ونرى أن مكافحة الأمراض كالملاريا من خلال تعزيز النظم الصحية الوطنية من أكثر الطرق فعالية للتخفيف من حدة الفقر والنهوض بالتنمية المنصفة والمستدامة. وباعتباره أكبر الجهات المانحة في العالم في قطاع الصحة، سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

الاستثمار في القوى العاملة وبناء القدرات في مجال الصحة، وذلك لضمان الوصول العادل إلى الوقاية والعلاج والرعاية من خلال تنفيذ تغطية صحية شاملة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ستبقى ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل كشركاء مع أفريقيا والأفارقة في السعي من أجل السلام والحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، والسنة الدولية للتنمية أيضاً. وفي الشهر الماضي، اجتمع قادة البلدان في قمة الأمم المتحدة للتنمية حيث اعتمدوا بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي بمثابة مخطط كبير للتنمية الدولية خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وبالتالي فهي تكتسي أهمية كبيرة.

وشهد هذا العام تقدماً مهماً في قضية السلام والتنمية في أفريقيا. فقد اعتمدت قمة الاتحاد الأفريقي خطته لعام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها، وترسم تلك الخطة أهدافاً جديدة للسلام والتنمية في أفريقيا. والتنمية الأفريقية تدخل مرحلة جديدة. وللسلام والتنمية في أفريقيا أهمية بالغة للسلام الدائم والرخاء المشترك في العالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة للتعاون مع أفريقيا من منظور استراتيجي، مع إيلاء اهتمام وثيق لأفريقيا وزيادة الاستثمار في البلدان الأفريقية وفقاً لأحكام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بهدف تحقيق تقدم أكبر في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

أولاً، ينبغي أن ندعم التنمية في أفريقيا. فذلك هو المفتاح لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاعتبار الكامل لاحتياجات التنمية في أفريقيا والتحديات الفريدة من نوعها التي تواجهها، وأن يولي اهتماماً كبيراً للقضاء على الفقر والجوع، والنهوض بالصحة العامة وحل القضايا الأخرى التي تؤثر على معيشة السكان في أفريقيا. وبالترادف مع تنمية أفريقيا في المجالات ذات الأولوية مثل تحديث الزراعة والتصنيع وإرساء البنى التحتية، ينبغي بذل الجهود لتعزيز قدرات الإنتاج والتعاون ووسائل الاتصال بين المناطق. وينبغي أن تتضافر جهودنا من أجل الاستجابة لتحديات مثل تغير المناخ وأمن الطاقة وتباطؤ النمو الاقتصادي، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أفريقيا. ولا بد لنا من احترام مبدأ التنوع في اتباع نماذج البلدان المتقدمة النمو وإتاحة حيز سياسي كاف لأفريقيا في متابعة خطة التنمية وتنفيذها. وينبغي أن نحترم مبدأ ملكية البلدان الأفريقية.

ثانياً، بغية تحسين شراكته التنموية، ينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بالتزامه لأفريقيا، وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنميةوزيادة المساعدات المقدمة لتلك القارة. ويتعين على الدول المتقدمة النمو تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الكافية وفي الوقت المناسب وتوفير المزيد من الموارد المالية والتكنولوجية ودعم بناء القدرات في أفريقيا دون أن يقترن ذلك بأي شروط سياسية. ومع الاستفادة الكاملة من التعاون بين الشمال والجنوب باعتباره النمط الرئيسي للشراكة، نحث البلدان النامية على تعميق التعاون بين بلدان الجنوب مع الاحترام الواجب لمبادئ المساواة والثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والتعاون المربح للجانبين والوحدة والمساعدة المتبادلة، وتعزيز تبادل الخبرات وإنشاء منتدى رائد للتعاون بغية دفع عجلة التنمية في أفريقيا والبلدان النامية الأخرى من خلال أنشطة على مستوى أعلى وأوسع نطاقاً تغطي مجموعة أكبر من المجالات.

ثالثاً، بغية تحسين مناخ التنمية في أفريقيا، ينبغي للبلدان تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي واتخاذ إجراءات فعالة

في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار والديون للنهوض بالتنمية في القارة. وتحقيقاً لذلك، لا بد من تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية، والحفاظ على نظام التجارة المتعددة الأطراف حراً ومفتوحاً وغير تمييزي، وتسريع إصلاح المؤسسات المالية الدولية وزيادة تمثيل البلدان النامية ومنحها صوتا أقوى في تلك المؤسسات. ولا بد أيضاً من استكشاف دور الأمم المتحدة المتكامل في التخطيط والتنسيق بالكامل وتسخير مواطن القوة لدى كل من وكالات منظومة الأمم المتحدة لزيادة الدعم لأفريقيا.

رابعاً، بما أن السلام شرط أساسي للتنمية، والاستقرار ضمانة للتنمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يعمل بشكل فعال من أجل تشجيع السلام والتفاوض في البلدان الأفريقية، بما في ذلك تسوية الخلافات بالوسائل السلمية، على أساس الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. ويجب احترام إرادة البلدان الأفريقية بالكامل، ودعم تسوية الأفارقة للمشاكل الأفريقية بالطريقة الأفريقية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية ومساعدة أفريقيا بشكل فعال في تعزيز بناء آليات الأمن الجماعي.

لقد صادفت الصين وأفريقيا الصعوبات باستمرار معاً وشكلتا مجتمعاً من المصالح توحده أرضية مشتركة. وتعزيز الوحدة والتعاون مع البلدان الأفريقية ما فتئ يمثل ركناً مهماً في السياسة الخارجية للصين. وفي عام ٢٠١٣، في أول زيارة له إلى أفريقيا، اقترح الرئيس تشي جينبينغ المبادئ التالية كأساس لتعاوننا: الصدق والنتائج الحقيقية والتقارب وحسن النية والنهج القويم للعدالة والمصالح. ويتمثل الهدف المزدوج في مساعدة أفريقيا على تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة ومستدامة وتحقيق تنمية الصين بما يرقى إلى التعاون المربح للجانبين والتنمية المشتركة.

وخلال زيارته لأفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٤، طرح رئيس الوزراء لي كي كيانغ إطار ٤-٦-١ للتعاون بين الصين وأفريقيا، وشدد على المبادئ الأربعة التالية: المعاملة على قدم المساواة، وتعزيز الوحدة والثقة المتبادلة، والسعي لتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالتعاون بشكل إبداعي. والهدف من ذلك تعزيز التعاون في ستة مجالات: الصناعة والشؤون المالية والحد من الفقر وحماية البيئة والتبادل الثقافي والتواصل بين الشعوب والسلام والأمن. ومن خلال المنتدى المهم للتعاون بين الصين وأفريقيا، سيعمل الجانبان على الارتقاء بمستوى التعاون بينهما.

وأثناء حضوره لمؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الشهر الماضي، شرح الرئيس شي جينبينغ سياسة الصين بشأن النظام الدولي والمستقبل المشترك للبشرية. وأعلن مجموعة من التدابير الهامة، منها إنشاء صندوق الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية وصندوق لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، وزيادة الاستثمار في أقل البلدان نمواً، وإلغاء الديون المستحقة على قروض حكومية دولية بدون فوائد لبعض البلدان التي تمر بظروف خاصة قبل نهاية عام ٢٠١٥، ومساعدة البلدان النامية بتنفيذ ١٠٠ مشروع في مجالات الحد من الفقر والتعاون الزراعي وتيسير التجارة وحماية البيئة والاستجابة لتغير المناخ والتدريب في مجالي المرافق الطبية والتعليم. وستعمل تلك التدابير على دفع عملية السلام والتنمية في العالم وتؤدي إلى تعزيز أواصر الوحدة والتعاون بين الصين والبلدان النامية، بما فيها بلدان أفريقيا.

وهذا العام يوافق الذكرى الخامسة السنوية عشرة لتأسيس منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. وعلى مدار السنوات الخمس عشرة الماضية، تطور التعاون العملي بين الصين وأفريقيا بخطوات واسعة وجلب منافع حقيقية للشعب الصيني وشعوب أفريقيا. ووفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٤، تجاوز حجم التجارة بين الصين وأفريقيا ٢٢٠ بليون دولار، وبلغ حجم الاستثمار في أفريقيا أكثر من ٣٠ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بواقع ٢٢ ضعفاً و ٦٠ ضعفاً على التوالي مقابل عام

٢٠٠٠ لدى تأسيس منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. ونحن نركز على تعزيز القدرات في بناء البنى التحتية والتصنيع في أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية للقضاء على الاختناقات التنموية ومتابعة مسار التنمية الذي تقرره الشعوب ذاتها.

إننا نركز على مساعدة أفريقيا في بناء وتحسين نظم الصحة العامة. وقد قدمنا للبلدان الأفريقية المتأثرة مساعدات بلغ مجموعها ١٢٠ مليون دولار فيما يتعلق بوباء إيبولا وأرسلنا إليهم أكثر من ١ ٢٠٠ موظف وخبير طبي في إطار أطول وأوسع وأكبر عملية في مجال الصحة العامة الدولية في تاريخ الصين الجديدة. ونركز على بناء الشراكة بين الصين وأفريقيا من أجل السلام والأمن، والصين هي العضو الأكبر مساهمة بعاملين في مجال حفظ السلام في أفريقيا من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

تولي الرئاسة نائب الرئيس، السيد جمند (موزامبيق).

سيعقد مؤتمر قمة منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وستكون هذه المرة الأولى التي يعقد فيها المنتدى في القارة الأفريقية، وهو تطور له أهمية كبيرة. وسيضع مؤتمر القمة خطة جديدة وبرنامج عمل لمستقبل التعاون بين الصين وأفريقيا، بإضافة قوة دفع جديدة إلى التعاون بين الصين وأفريقيا والنهوض به على نحو فعال من أجل تحقيق نتائج مفيدة وتنمية مشتركة للجميع وفتح آفاق وإمكانات جديدة للتنمية.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة حول موضوع نقدره كثيرا. كما أود أن أرحب بالسيد إبراهيم حسن مایاكي، الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وترحب الجزائر بتقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/70/175) والرؤى التي يقدمها. ونشكر كذلك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على تفانيه وعمله القيم للغاية في تعزيز الدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثلي جنوب أفريقيا، بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وسيراليون، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، تتزامن مناقشة هذا العام مع العديد من المعالم الأساسية العالمية ذات العلاقة الوطيدة بالشراكة الجديدة. وترحب الجزائر بإقرار كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وبرنامج عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ المتعلق بالتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية. فبرنامج العمل لعام ٢٠٦٣ وبرامج الشراكة الجديدة ذات الصلة، مثل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تتيح الأدوات المناسبة لأفريقيا لتتمكن من اقتلاع نفسها من الفقر ووضع حد لتهميشها في عملية العولمة.

ولأكثر من عقد من الزمان، وضعت الشراكة الجديدة مسائل السلام والأمن والتنمية والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتمكين المرأة في صلب التنمية المستدامة. وبجانب إقرارها بالصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف التنمية في أفريقيا على مدى عقود من الزمن، فإن الشراكة الجديدة أيضا تعبير عن استعداد أفريقيا لإقامة شراكة جديدة تستند إلى مبادئ القيادة الأفريقية، وقبل ذلك، امتلاكها زمام أمورها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين صحة الأمهات وخفض وفيات الأطفال وخفض مستوى الفقر المدقع إلى النصف، فإن هذا التقدم يظل متفاوتا بين مناطق العالم. وقد تعرقل التقدم في أفريقيا بسبب مجموعة

من العوامل. فعلى سبيل المثال، ما زالت الإجراءات الجماعية المضطلع بها في القارة لمكافحة الفقر تعاني من ردات فعل العديد من الأزمات، بما في ذلك تفشي فيروس إيبولا في الآونة الأخيرة، إلى جانب آثار الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ – الذي لم تساهم أفريقيا سوى بالقليل فيه – وتقلبات أسعار السلع الأساسية.

ويمكن تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود، بل يجب فعل ذلك. ويمكن للمجتمع الدولي أن يسهم إسهاما كبيرا في هذه العملية، ونغتنم هذه الفرصة لكي ندعو شركاءنا إلى دعم برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣ وبرامج القارة ككل المضمنة في الشراكة الجديدة دعما كاملا. وقد أسفر برنامج للاتحاد الأفريقي، الشراكة الجديدة،بعد عقد من تنفيذه عن عدد من النتائج المشجعة. وقد دفع تشجيع تنمية الهياكل الأساسية، بوصفه قوة دافعة للتكامل والتنمية في أفريقيا، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إلى اعتماد برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا لعام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بتنفيذ المشروع الذي تؤيده الجزائر لاستكمال طريق المرور السريع عبر الصحراء وخط أنابيب الغاز، الذي من شأنه أن يربط بين الجزائر ونيجيريا، يسرنا أن نؤكد أن العمل في الجانب الجزائري من المشروع – الذي يغطي أكثر من ٤ ٥٠٠ كيلومتر – سيكتمل في عام ٢٠١٦. ونعلن بنفس القدر من الارتياح أن الجزء الجزائري من مشروع تركيب شبكة كابل الألياف الضوئية الذي يربط بين الجزائر والنيجر ونيجيريا قد اكتمل وهو يعمل الآن.

وقد أحرز تقدم كبير أيضا في إطار البرنامج الشامل. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو بنسبة ٦ في المائة في القطاع الزراعي من خلال تخصيص ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وقد التزم حتى الآن ٥٠ بلدا من أصل ٥٤ بالبرنامج الشامل، اعتمد ٤٤ منها بالفعل خطة وطنية للاستثمار في مجال الزراعة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة إعطاء دفعة قوية لصالح التنمية في أفريقيا. ووفقا لتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (A/70/281)، فقد انخفض الفقر الناجم عن انخفاض الدخل في أفريقيا من ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن ذلك يعتبر خطوة مشجعة نحو القضاء على الفقر، فإننا نرى في ذات الوقت أن وتيرته لا تزال بطيئة للغاية.

وفي هذا السياق، يلزم تهيئة بيئة دولية مؤاتية تقوم على إعادة تنشيط الشراكة العالمية، إن كان لأفريقيا أن تبلغ معدل نمو اقتصادي مستدام، وتحقق استقرارا ماليا، وتحقق العمالة الكاملة، وتعزز قدرتها على الصمود، وكذلك تؤدي دورها – وينبغي ألا ننسى ذلك – في الاقتصاد العالمي. ولأفريقيا، من بين جميع القارات، أكبر الإمكانيات للنمو الاقتصادي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة ال ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية. ونثني على الأمين العام على تقريره عن التنمية في أفريقيا (A/70/175)

قدمت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها القادة الأفارقة في عام ٢٠٠١، رؤية وإطارا شاملا للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وبحسبانها مبادرة ممتلكة أفريقيا، فقد سجلت برامج الشراكة الجديدة في مجالات مثل الزراعة والهياكل الأساسية والصحة والتعليم نتائج مشجعة في الحد من الفقر، والنهوض بالزراعة المستدامة وإدماج القارة في الاقتصاد العالمي. وقد أسهمت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كذلك في تحسين الحوكمة الرشيدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا في بناء السلام الدائم والمؤسسات الديمقراطية.

وقد حققت أفريقيا بعد اعتماد الشراكة الجديدة نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب بلغ ٥ في المائة في المتوسط، لتصبح ثانية أسرع المناطق نموا.

وقد بلغ النمو في أفريقيا في عام ٢٠١٤، نسبة ٣,٩ في المائة على الرغم من ضعف الاقتصاد العالمي. ومعظم البلدان الأفريقية، بما في ذلك إثيوبيا، في سبيلها إلى تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية بتخفيض الفقر إلى النصف. وللحفاظ على النمو الاقتصادي وتحقيق التحول الهيكلي، اعتمد القادة الأفارقة برنامج العمل لعام ٢٠٦٣ وخطة التنفيذ العشرية الأولى للاستفادة من خبرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بإدماج جميع مبادراتها. وتظل الشراكة الجديدة الوسيلة الاستراتيجية لتحقيق التكامل والرخاء والسلام في أفريقيا.

إن الملاريا من أكبر التحديات الصحية في العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك إثيوبيا. وقد حسنت الشراكة الجديدة من إمكانية الحصول على الأدوية والعلاج الأساسي بجودة عالية. وفي إثيوبيا، اتخذنا خطوات حاسمة لعكس اتجاه الخسائر الناجمة عن المرض، وحققنا خفضا كبيرا في عدد حالات الإصابة والوفيات. وقد أحرزنا هذا التقدم الملحوظ بمنح الأولوية لمكافحةالملاريا في خطتنا الوطنية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والخطة الاستراتيجية للصحة. وقد برهنت إثيوبيا كذلك على قيادتها القوية والتزامها السياسي، بوصفها رئيسا لتحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا. فقد اتفق القادة الأفارقة على رصد مؤشرات معينة في بلدانهم لكفالة المساءلة واتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على المرض. وبناء على ذلك، يجري تتبع التقدم المحرز في مكافحة الملاريا كل ثلاثة أشهر باستخدام سجل إنجاز موحد. وعلاوة على ذلك بدئ العمل بسجل إنجاز للقضاء على الملاريا، في كانون الثاني/يناير، خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وإذ تعهد القادة بالقضاء على الملاريا في القارة الأفريقية، فإننا التزمنا بمضاعفة جهودنا للحفاظ على إيصال الخدمات إلى الجميع والحد من الخسائر.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإنه لا يزال أمام أفريقيا شوط طويل قبل أن تعم تنمية شاملة ومستدامة للجميع. ولا بد من ضمان السلام والاستقرار في جميع مناطق القارة. ولذلك فإن أفريقيا بحاجة إلى تسريع التحول الاقتصادي والهيكلي، بدعم من المجتمع الدولي، لتحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية. وفي هذا الصدد، فإن خطة عمل أديس أبابا تنشئ الإطار المناسب لتعزيز شراكة عالمية تتماشى مع أولويات القارة ككل. فهي تسلم بأهمية تلبية الاحتياجات المتنوعة والتحديات التي تواجهها البلدان التي تعاني من أوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية. وتعيد خطة عمل أديس أبابا أيضا تأكيد أهمية دعم الشراكة الجديدة وبرنامج العمل لعام ٢٠٦٣.

وندعو شركاءنا في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة تعزيز دعمهم المالي والتقني لبرامج الشراكة الجديدة حتى يتسنى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أفريقيا كجزء فرعي لبرنامج العمل لعام ٢٠٦٣.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مملكة تايلند البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين والممثل الدائم لبروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا حول هذا البند من جدول الأعمال.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/70/175) عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى التقارير الأخرى التي أعدت لهذا الاجتماع.

إن أفريقيا آخذة في النهوض، وواعدة. فتلك القارة، المفعمة بالأمل، أصبحت واحدة من أسرع المناطق نموا في العالم، وهي تمضي قدما في الاتجاه الصحيح، تُوجهها قيادة قوية بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية. ونشيد بالدور البناء للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من المنظمات الإقليمية، فضلا عن الأمم المتحدة، في البناء على المكاسب التي سبق تحقيقها ووضع أساس متين من أجل مستقبل القارة.

وترحب مملكة تايلند بخطة التنفيذ العشرية الأولى لبرنامج عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي تخط مسار السنوات العشر المقبلة على الطريق نحو تكامل ورخاء وسلام القارة بحلول عام ٢٠٦٣. ونظرا لتشابه مسارات التنمية في مملكة تايلند ومسارات التنمية عند أصدقائنا الأفارقة، ظللنا لعدة عقود نعمل معا على تعزيز التعاون الإنمائي في المجالات ذات الاهتمام المشترك كالزراعة المستدامة والصحة العامة والتعليم وتنمية الموارد البشرية. وقد أضافت هذه الشراكة قيمة إلى مجتمعات الجانبين. وقد أقنعتنا بأنه يمكن تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتشاور، وتنسيق السياسات من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة. إن الملكية الوطنية محورية لتحقيق النجاح، ولذلك ينبغي أن تظل مبدأ يوجه العمل الذي تقوم به الشراكة الجديدة. وفي ضوء ذلك، فقد تأسس برنامج تعاوننا مع البلدان الأفريقية على نهج قائم على الطلب، وصمم ليكفل أن يفي دعمنا بالاحتياجات الحقيقية للشعوب الأفريقية، ويتماشى مع برنامج العمل لعام ٢٠٦٣.

يبدأ النمو المستدام والتنمية المستدامة بصحة السكان. لقد كان تفشي فيروس إيبولا الذي لم يسبق له مثيل تحديا كبيرا للحكومات في المنطقة المتضررة وللمجتمع الدولي، فيما كانوا يجاهدون للسيطرة على الوباء، وللتأكد من عدم عرقلة التنمية في أفريقيا. وينبغي الاستفادة من دروس تفشي الوباء في مجابهة الأزمات الصحية الأخرى، الآن وفي المستقبل.

وفيما يتعلق بالملاريا والأوبئة الأخرى، فإن تايلند فخورة بأن تكون أحد البلدان القليلة التي ساهمت باستمرار في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقد تعهدنا بتقديم مبلغ ٤,٥ ملايين دولار للصندوق العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ونحن نؤيد بقوة، الدعوة إلى نظام أكثر استدامة وقدرة على التكيف ومعقول التكلفة وسليم للرعاية الصحية العامة مع التركيز بوجه خاص على المساواة في الحصول على العلاج والدواء من دون تمييز. ولهذا السبب، وضعت المملكة مخططا للرعاية الصحية الشاملة لعام ٢٠٠١، ظل يعمل بشكل جيد منذ ذلك التاريخ. كما نقوم حاليا بتنفيذ خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الملاريا والقضاء عليها للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، بنظام فعال للرصد والتقييم للكشف المبكر عن الملاريا. وقد أدت جهودنا المستمرة إلى الاتجاه نحو تحقيق انخفاض كبير في عدد حالات الإصابة بالملاريا وبمعدل الوفيات. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا والدروس التي استفدناها في هذا الصدد.

وإدراكا من البلدان الآسيوية والأفريقية بالحاجة إلى وجود صوت قوي وموحد على صعيد جدول الأعمال العالمي، احتفلت هذه البلدان بالذكرى السنوية الستين للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي في إندونيسيا في نيسان/أبريل من هذا العام. وبهذا التجديد لروح مؤتمر باندونغ، نتطلع إلى تعزيز وتوسيع نطاق التعاون وتبادل المزيد من الخبرات وأفضل الممارسات مع شركائنا الأفارقة، حتى تتوثق العلاقة بين قارتينا – برغم تباعدهما الجغرافي – من خلال التعاون.

وبالرغم من التقدم الإنمائي المحرز على مر السنين، فإن عددا من التحديات المستمرة والناشئة لا تزال قائمة في مواجهة أفريقيا، مثلما هو الحال بالنسبة لتايلند ولأجزاء كبيرة من آسيا. ومن بين أكثر المهام إلحاحا القضاء على الفقر وكفالة المساواة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية للجميع. ويتوجب علينا العمل معا وإلا فإن استمرار هذه التحديات سيعمل عى تراجع الإنجازات السابقة أو إحباط آفاق المستقبل.

وكما أكد قادتنا في المناقشة العامة خلال الشهر الماضي، لا يمكن أبدا تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام وأمن دائمين.

لذلك، من المؤسف أن العديد من البلدان في أفريقيا لا تزال تعاني من ضراوة الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإرهابية.

إن مملكة تايلند تؤيد اتباع نهج شامل لمنع نشوب الصراعات، وتعزيز وتنفيذ أنشطة حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وانطلاقا من هذه الروح، تساهم المملكة، إلى جانب العديد من الدول، في الجهود الجماعية لتوطيد السلام والأمن من خلال مشاركتها النشطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تفعل المزيد لكفالة تحقيق الشمول السياسي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان والحق في التنمية، والمساواة في السيادة، والتسامح، والحكم الرشيد، وسيادة القانون من خلال المشاركة البناءة والحوار القائم على الاحترام المتبادل. وتحقيقا لذلك، قدمت مملكة تايلند ترشيحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للعامين ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي عالم يشهد هذا التنوع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكبير، نتعهد بأن نكون همزة وصل بين الأعضاء ذوي وجهات النظر والمواقف المختلفة.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر أنّ مملكة تايلند تضع التنمية المستدامة في صلب جدول أعمالها الوطنية وسياستها الخارجية، استنادا إلى فلسفة جلالة الملك بوميبول المتمثلة في الاكتفاء الاقتصادي. ونحن فخورون بسجلنا الطويل من التعاون الإنمائي مع أفريقيا. وإننا على استعداد، كما كنا دائما، لتعزيز شراكتنا مع شقيقاتنا وأشقائنا الأفارقة في العقود المقبلة.

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تمثل ذروة الاحتفالات بأسبوع أفريقيا. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

خلال اليومين الأخيرين، أتيحت لنا الفرصة لمناقشة العديد من جوانب التنمية في أفريقيا، فضلا عن التحديات التي تواجهها إزاء تحقيق السلام والأمن. وبهذه المناسبة، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا على التقريرين المعروضين علينا (انظر A/70/175 و A/70/176)، اللذين يشكلان أساسا جيدا جدا لمناقشتنا اليوم.

لقد ساهمت بولندا في تنمية العديد من البلدان الأفريقية منذ بداية وجود هذه البلدان. ففي الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لم ندعم إنهاء الاستعمار سياسيا فحسب، وإنما ساعدنا أيضا العديد من البلدان الأفريقية على بناء مؤسسات الدولة، ونظم التعليم، والاقتصادات، وما إلى ذلك. وجاء آلاف الطلاب الأفارقة إلى بولندا، بفضل برامجنا المتعلقة بالمنح الدراسية. وتولى العديدون منهم مناصب هامة جدا بعد عودتهم إلى بلدانهم، وأصبحوا قادة سياسيين واقتصاديين. فرئيس مالي سابقا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سابقا، ألفا عمر كوناري، ورئيس الوزراء سابقا ووزير الصحة في ناميبيا، ليبرتينا أماثيلا، هما مجرد مثالين على ذلك. ولقد تغير العالم كثيرا منذ ذلك الحين، ولكن بولندا لا تزال ملتزمة بالعمل في شراكة مع البلدان الأفريقية من أجل المساهمة في تنمية القارة.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية بهدف تعزيز التكامل والتنمية الاقتصادية والبشرية في القارة. وإدراج جميع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لهذا العام، فضلا عن اعتماد الخطة العشرية الاستراتيجية، لهو تأكيد على وجود إرادة سياسية قوية وموحدة من جانب قادة القارة لجعل التنمية في أفريقيا قائمة على التكامل الاقتصادي.

ومبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والزراعة، والتعليم، والصحة،

والعلوم، والتكنولوجيا، وتمكين المرأة، هي مبادرات طموحة جدا. وقد حققت أفريقيا بالفعل نجاحات في بعض تلك الميادين. ومع ذلك، بغية كفالة تنفيذ الخطة بالكامل، يتعين تعبئة المزيد من الموارد المالية، ليس من جانب شركاء التنمية الدوليين فحسب، وإنما من جانب الحكومات المحلية أيضا.

وبولندا شريكة نشطة ومسؤولة في التنمية، وهي تدعم حاليا التعليم، والزراعة المستدامة، والقطاعات البيئية في أفريقيا. وسوف تظل هذه المجالات أولويات بالنسبة إلى تعاوننا مع القارة الأفريقية في إطار برنامج بولندا الجديد للتعاون الإنمائي المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

ونعتقد أيضا أنه بغية الاحتفاظ بوتيرة سريعة لتحقيق النمو، فإن أفريقيا بحاجة إلى استثمارات أجنبية مباشرة. وبولندا تساهم بنشاط في تلك العملية، وتدعم تطوير الزراعة الحديثة ومصايد الأسماك عن طريق عملياتنا لنقل التكنولوجيا إلى العديد من البلدان الأفريقية. ويسرنا جدا أن يكون بوسعنا التعاون في هذه الميادين مع شركائنا وأصدقائنا من أنغولا، وإثيوبيا، ونيجيريا، وتنزانيا، وتوغو، وغيرها. كما ندعم المبادرات الاقتصادية المشتركة بين الشركات البولندية والأفريقية، من خلال برنامج الحكومة البولندية المسمّى بإنطلاقة أفريقيا، الأمر الذي يساعد على بناء شراكات في مجال الأعمال، ويشجع التجارة والاتصالات بين الناس.

وبينما أحرزت أفريقيا في السنوات الأخيرة تقدما لا يمكن إنكاره في المجالات الأساسية المشتركة، وبناء الحكم الديمقراطي، وتشجيع التعددية، وتعزيز دور البرلمانات والمجتمع المدني، لا تزال هناك بعض التحديات التي يتعين التصدي لها. ونحن نؤيد الرؤية التي عبّر عنها جدول الأعمال المعني بالقيمة المشتركة التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يؤكد على أهمية الحكم الديمقراطي من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائم.

ونعتقد أيضا أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم من دون سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان الأساسية ومبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الشعبية. وعندما ينعدم وجود هذه الشروط، فلن يقلل النمو الاقتصادي، ولو كان قويا نسبيا، من التوترات الناجمة عن الإحباط الذي يصيب غير القادرين على المشاركة في فوائد النمو، بسبب الاستثناءات الاجتماعية أو العرقية أو الإثنية أو الجنسانية.

أخيرا وليس آخرا، نؤمن بدور قوي للمرأة في تحقيق الأهداف التي تتضمنها استراتيجيات التنمية الأفريقية الطويلة الأجل. لهذا السبب، نثني بشدة على قرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي يقضي بإعلان عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة والتنمية من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن هذا العام سوف يكون، كما قال الأمين العام بان كي - مون، ”عام التأثير في تنمية أفريقيا“. لقد تم إنجاز الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، نحن نتطلع إلى الأهداف الجديدة الطموحة حقا لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويؤكد التقرير الموحد الثالث عشر للأمين العام (A/70/175) على التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية بشأن أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذا يعزز الخطوات المشجعة التي تخطوها أفريقيا إلى الأمام نحو توسيع قدراتها. واعتماد الاتحاد الأفريقي في هذا العام لخطة عام ٢٠٦٣ وخطته العشرية الأولى للتنفيذ يوفر الزخم لتحقيق شراكة أكثر فعالية مع أفريقيا والشركاء في التنمية.

ومنذ عصر الإمبراطورية الرومانية، كان لإيطاليا شرف تاريخي تمثل في كونها جسرا بين أوروبا وأفريقيا. وكان بلدي على الدوام شريكا تقليديا لأفريقيا، بفضل جغرافيته ورسالته الثقافية. والشراكة التي نعمل على إرسائها الآن بحاجة إلى الحفاظ على زخم التنمية، والتوصل إلى الرؤى المشتركة التي تذهب إلى أبعد من مجرد المساعدة والتضامن.

إن إيطاليا تدرك قيمة التضامن. وتضامننا يتأكد كل يوم عندما ننقذ أرواح آلاف المهاجرين واللاجئين الآتين من ساحل أفريقيا الشمالي. فنحن نوفر لهم الإسعافات الأولية، ونقدم لهم المساعدة، ونعطيهم الأمل. ولكننا بحاجة إلى القيام بالمزيد من خلال التصدي للأسباب الجذرية التي تجبر المهاجرين على ترك أسرهم وأوطانهم.

وبلدي، إدراكا منه لمسؤوليته الأخلاقية، على استعداد للقيام بدوره. فالحكومة الإيطالية ملتزمة بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية عن طريق تعزيز تعاونها الإنمائي الدولي، وبأن تصبح أكبر جهة مانحة في مجموعة الدول السبع. علاوة على ذلك، تولي الحكومة الإيطالية اهتماما خاصا للبلدان النامية. ففي حزيران/يونيه الماضي، استضفنا في معرض ميلانو مؤتمرا وزاريا ناجحا لأقل البلدان الأفريقية نموا، حيث اعتمد ميثاق ميلانو لتعزيز الزراعة المستدامة، ومنح الجميع فرص الحصول على الغذاء، وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدام عن طريق تجنب الهدر الغذائي.

ونستضيف اليوم في معرض ميلانو، بالتعاون مع الأمم المتحدة، مؤتمرا وزاريا حول الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغرض تقييم دور التمويل والابتكار في حفز الاستثمار من أجل الإنتاج الزراعي وقطاع الأغذية الزراعية، مع بلوغ الهدف الكلي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الشامل للجميع. واليوم، كان لنا عظيم الشرف لاستضافة احتفال الأمين العام بان كي – مون بيوم الأغذية العالمي في معرض ميلانو. وكان ذلك الحدث مهما جدا لنا جميعا. وسوف لن ندخر أي جهد للقيام بدورنا في مساعدة أفريقيا على تنويع اقتصادها وتحويل إمكاناتها الضخمة إلى حقيقة واقعة في أسرع ما يمكن.

وفي عالم يتغير بسرعة، يأخذ التحدي المتمثل في تحقيق التنمية بعدا جديدا. ويتعين على البلدان النامية أن تتشاطر خبرة البلدان المتقدمة النمو والاستفادة منها بشكل أكبر، بغية قيامهما معا ببناء مسار اقتصادي دائم وتحقيق مرونة اجتماعية. ونحن نضع في بالنا السياسات الصناعية، والنظام الصحي، والتعليم، ووصول الجميع إلى الغذاء والمياه. ويمكننا أن نقدم خبرتنا من أجل حفز الاستثمار والنمو في القطاع الخاص.

ولعلّ من المعروف أن النموذج الاقتصادي والبنية الاجتماعية في إيطاليا يستند إلى المؤسسات والتعاونيات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وثمة نظام شامل للمؤسسات الائتمانية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما الشركات المحلية. وتسعى تلك الشركات إلى جني الفوائد لمجتمعاتها المحلية، وليس لمجرد تحقيق مردود للمساهمين فيها. لذلك، فقد أثبتت أنها تناسب بشكل خاص تعزيز التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، ما فتئنا نعمل من أجل تعزيز مشاركة شركاتنا الأكبر حجما في بناء الشراكات مع سلطات المجتمعات المحلية في أفريقيا. وهذا النموذج يمكنه أن يكون عونا كبيرا لتلبية احتياجات البنية التحتية، والمطالب التي تقضي بنقل التكنولوجيا.

وفي ما يتعلق بقطاع الطاقة، يتعين علينا أن نراعي بالكامل الدور الحاسم لأوجه التآزر المحتملة بين التمويل العام والخاص. وبغية التصدي للفقر، وتغيّر المناخ، ودحر فيروس إيبولا والملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى، وتمكين البلدان الأفريقية من التغلب على الصدمات التجارية، ما فتئنا نعمل على بناء مرفق ابتكاري، ألا وهو المصرف الانمائي الايطالي.

ونحن نحاول تشجيع الاستثمارات المحلية عن طريق البدء بإعداد مشاريع مشتركة جديدة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل اللائق، وتشجيع الممارسات المسؤولة في إدارة الشركات. وبغية تحقيق هذه الأهداف، تحتاج المؤسسات الإيطالية والمؤسسات في البلدان النامية إلى العمل معا – لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – عن طريق تبادل الخبرة الفنية في مجال الشركات، وتكنولوجيا الإنتاج. ومن

شأن ذلك أن يؤدي بنا إلى ما نسميه ”الرساميل الصغيرة“ – أدوات تقاسم المخاطر، وتوطيد الائتمان وأشكال أخرى من تعزيز التمويل العام بشروط ميسرة، بغية اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص، والمساهمة في تعزيز القطاع الخاص المحلي.

كذلك تحتاج البلدان النامية إلى الحصول على العلوم والتكنولوجيا الابتكارية على أساس المساواة بين الجنسين. ونحن نوفر بالفعل بعض أفضل الممارسات الدولية في هذا الميدان. ففي تريستا، على سبيل المثال، تستضيف إيطاليا نظاما دوليا للبحوث التعليمية، يستحق أن يُعرف بشكل أفضل، وأن يُستنسخ إذا كان الأمر ممكنا.

أخيرا، أفريقيا اليوم قارة الفرص في عالم متعدد الأقطاب، وهي تطمح على نحو مشروع إلى أن تكون طرفا فاعلا في التصدي للتحديات الدينامية العالمية القائمة اليوم. وهذا الواقع يحتاج إلى التسليم به في هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن أيضا. ومن الأهمية القصوى بمكان للتنمية في أفريقيا أن تحقق الهدف الذي حدده الاتحاد الأفريقي في خطة عام ٢٠٦٣ والمتمثل في أن تكون قارة خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد جهوده لمساعدة أفريقيا على تحقيق النجاح في منع نشوب الصراعات، والقضاء على التعصب الذي يمارسه المتطرفون فيها، وتأسيس مجتمعات سلمية ومستقرة.

وتحقيقا لذلك، بإمكان المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية أن تؤدي دورا حاسما في تعزيز مشاركة جميع الجهات الانمائية الفاعلة – البرلمانات، والمجتمعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات الخيرية، وفقا لأهمية كل منها – وسوف تواصل إيطاليا القيام بدورها لتحقيق هذه الغاية.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للأمين العام على إصدار التقريرين الشاملين المعروضين علينا اليوم. كما أود أن أعرب عن احترامي للجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة، لا سيما وكيل الأمين العام والمستشار الخاص السيد ماجد عبد العزيز، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما السيد إبراهيم مياكي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. إن جهودهم قد أدت إلى عقد هذه السلسلة من الأحداث خلال أسبوع أفريقيا.

ومثلما قيل بالفعل، إن هذا العام، ٢٠١٥، هو عام التنمية. وهذا يعني أنه أنسب عام لإعادة التفكير في تنمية أفريقيا. وفي وقت سابق من هذه السنة، اعتمد الاتحاد الأفريقي خطته لعام ٢٠٦٣، وخطته العشرية الأولى للتنفيذ. واعتُمدت خطة عمل أديس أبابا بنجاح في تموز/يوليه الماضي. وقبل مجرد أسابيع، أقرّت الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر القرار ١/٧٠). وهذه الوثائق الثلاث هي مفتاح التنمية المستدامة في أفريقيا.

إن موضوع النقاش اليوم هو التنمية والسلام والأمن في أفريقيا. هذه هي المسائل التي ما فتئت تروّج لها اليابان كأساس للتنمية في أفريقيا. واليابان، منذ عام ١٩٩٣، تستضيف مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وهذه العملية المتواصلة تشمل التنمية والسلام والأمن. وأحدث مؤتمرات القمة تلك، مؤتمر القمة الخامس، انعقد في يوكوهاما، اليابان، عام ٢٠١٣. كنت آنذاك المدير العام لشؤون أفريقيا في وزارة خارجية اليابان، وكنت بالتالي المسؤول عن تنظيم الاجتماع. وتجسّد عملية مؤتمر طوكيو العديد من الخصائص الهامة التي تجعله ذا قيمة خاصة في سياق تنمية أفريقيا، التي أود أن أتناولها على النحو التالي، بعد إذن الجمعية العامة.

إن الجانب الأول الفريد هو أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا هو مؤتمر شراكة يركز على الحفاظ على الملكية الأفريقية وتعزيزها. بعبارة أخرى، إن أفريقيا هي التي

تتولى زمام القيادة. وقد انضمت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للمشاركة في تنظيم المؤتمر. وإنه لأمر رمزي جدا أنّ رئيس وزراء حكومتنا أبي ورؤساء الدول والحكومات الأفريقية جلسوا معا على منصة مؤتمر طوكيو الدولي الخامس، وتولوا إدارة المناقشة. والأهم من ذلك أن جدول أعمال الاجتماع وبرنامجه قد تقررا بعد الاستماع إلى أصوات جميع الدول الأفريقية. ومؤتمر طوكيو بات الآن عملية أفريقية.

والجانب الثاني الفريد لعملية مؤتمر طوكيو هو النُهُج التي تنتهجها إزاء تحقيق التنمية. النهج الأول هو النمو الاقتصادي.

يركز مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا على تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق بناء الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وقد حققت أفريقيا الآن معدل نمو مرتفع للغاية. ويصر المؤتمر على تحقيق التنمية بقيادة أفريقية حقا، وأن من الضروري أن يكون النمو الاقتصادي أكثر قوة ومرونة واستدامة، فضلا عن شموله للجميع. وذلك ما نسميه النمو النوعي.

ويتمثل النهج الثاني في مشاركة القطاع الخاص. وينبغي أن يتم التعاون الاقتصادي من جانب اليابان من خلال نهج ياباني صرف. بعبارة أخرى، فإلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية، تكتسي التجارة والاستثمار أهمية بالغة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. ونعمل على تشجيع القطاع الخاص الياباني على أن يمتد إلى أفريقيا، بما في ذلك عن طريق استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها حافزا للاستثمار.

ويتمثل النهج الثالث في الزراعة، التي نتكلم عنها من وجهة نظر الأمن الغذائي والحد من الفقر. ويرى المؤتمر أن من الضروري أن تكون الزراعة مربحة، ما يعني القول بضرورة تنمية القطاع الزراعي في أفريقيا بما يتجاوز حد الكفاف بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا. وبذلك سيتم القضاء على الفقر في الكثير من المناطق الريفية.

ويمكن للأعضاء معرفة المزيد عن النهج الذي يتبعه مؤتمر طوكيو كما هو وارد في خطة عمل يوكوهاما، بوصفها الوثيقة الختامية لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس. وتتسق هذه النُهج المذكورة مع برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ إلى حد كبير. وسيكون العام المقبل ٢٠١٦ حافلا بالفرص نظرا لأن مؤتمر قمة مؤتمر طوكيو الدولي السادس، سيعقد في أفريقيا، في نيروبي للمرة الأولى في تاريخ المؤتمر الممتد على مدى ٢٠ عاما. وقد بدأنا سلفا الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة المائدة المستديرة المشترك بين اليابان والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية المقبل.

وتستضيف اليابان اجتماع المائدة المستديرة هذا كل عام، وتوجَّه فيه الدعوة إلى رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية على هامش أسبوع اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى. وفي اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، قبل عدة أسابيع فحسب، ذكر رئيس الوزراء آبي، أن اليابان تعتزم المشاركة في جميع أشكال التعاون الممكنة بغرض إحداث تحول في البنى التحتية الاجتماعية والصناعية لأفريقيا كي تكون المنتجات التي تحمل عبارة ”صنع في أفريقيا“ علامة تجارية دولية. وذكر الممثلون من الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن أهم المسائل تتمثل في تعزيز الجهود التعاونية في مجالات الزراعة والتجارة والتصنيع وتطوير البنى التحتية.

ويستند تحقيق الرخاء الاقتصادي الطويل الأمد إلى السلام والاستقرار. وفي مؤتمر طوكيو الخامس، التزمت اليابان ببناء السلام على نطاق واسع في أفريقيا، بحيث يمتد من مالي إلى الصومال ويشمل منطقة الساحل. مع ذلك، ومنذ مؤتمر طوكيو الخامس المعقود في عام ٢٠١٣، أصبحت المسائل الناشئة من

قبيل زيادة انتشار الجماعات المتطرفة العنيفة، كتنظيم بوكو حرام وحركة الشباب، وتواتر وقوع الحوادث الإرهابية تمثّل تهديدات أشد خطرا. وتمثّل هذه المسائل تحديات تواجه السلام والاستقرار في أفريقيا، وبالتالي لركائزها الاقتصادية والاجتماعية. وعقب انتخاب اليابان بالأمس، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧ وأعرب بهذه المناسبة عن امتناني الصادق لجميع الموجودين هنا – فإننا عازمون على المشاركة في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراعات. وعلاوة على ذلك، نأمل في إيجاد سبيل للمضي قدما للتصدي للتطرف العنيف في مؤتمر طوكيو الدولي السادس المقرر عقده العام المقبل.

وتمثّل صحة ورفاه السكان في أفريقيا شرطا مسبقا آخر لتنمية الإقليم. ويذكرنا تفشي فيروس إيبولا بضعف وهشاشة نظم الصحة العامة في الكثير من البلدان الأفريقية. ويمكن أن يقترن تحقيق الأهداف الصحية في الأجل الطويل، كالقضاء على الملاريا، بالجهود المبذولة في الأجل القصير في مجال بناء القدرات بغية الاستجابة للأوبئة الناشئة، مثل فيروس إيبولا، بتعزيز النظم الصحية على جميع المستويات وتحقيق التغطية الصحية الشاملة. واليابان مصممة على بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق هدف القضاء على الملاريا وتعزيز النظم الصحية في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى عزم اليابان على دعم التنمية الأفريقية، جنبا إلى جنب مع جميع البلدان الأفريقية، وخصوصا عبر عملية مؤتمر طوكيو الدولي.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا جبارة لمساعدة أفريقيا على الخروج من التخلف الإنمائي الذي يتسم بالفقر والمرض والتراعات العنيفة والجوع والبطالة، من بين أمور أخرى. وعبر العمل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تمكنت العديد من البلدان في أفريقيا من إحراز بعض التقدم نحو تحقيق الكثير من تلك الأهداف، وخاصة ما يتعلق منها بالتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات جسام. فما يزال عبء المرض ثقيلا، وخاصة الأمراض الوبائية مثل فيروس إيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، من بين أمور أخرى، التي تشكل ضغوطا هائلة على الموارد الشحيحة المتاحة. وفي ذلك الصدد، فإن من شأن تطوير اللقاحات على وجه الاستعجال أن يسهم إسهاما كبيرا في إنقاذ الأرواح، فضلا عن توفير الموارد التي يمكن تحويلها إلى مشاريع إنمائية. وفي حين أن البحث في مجال اللقاحات لا يزال جاريا، فإنني أود أن أذكّر الجمعية بأن من الممكن القضاء على الملاريا في القارة الأفريقية، تماما كما حدث في قارات أخرى، باستخدام الأساليب التي ثبتت إمكانية تطبيقها، لولا الحروب الصيدلانية المستعرة في الوقت الراهن، التي ما تزال تحول دون ذلك.

وفي أغلب الأحيان، لم يكن المجتمع الدولي فعالا في التصدي للمشاكل الأفريقية، وخصوصا الفقر، من جراء التشخيص الخاطئ لأسبابه الجذرية. ودائما ما يؤدي ذلك إلى توفير حلول غير ملائمة. وعليه، ينبغي بذل كل جهد ممكن عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لدعم السياسات والمشاريع الإنمائية ذات الأولوية وفقا لما تحدده الحكومات الوطنية. ونحن بحاجة إلى مواصلة الشراكة العالمية مع الشعور بالهدف المشترك لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويكتسي ذلك أهمية بالغة، ليس بغرض تحقيق الاتساق فحسب، بل أيضا لتجنب الازدواجية والمنافسة، لا سيما بين الشركاء الدوليين.

وتؤدي النزاعات العنيفة المستمرة في القارة إلى تدمير الحياة والممتلكات والبنى التحتية، وبالتالي إلى تخلف التنمية.

لذلك، يظل توطيد السلام والأمن في أفريقيا، وتعزيز الحكم الديمقراطي أمرا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. إن مجلس الأمن، الذي تتمثل مهمته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يقوم بعمل يستحق الثناء في أفريقيا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لجعل المجلس أكثر استجابة وفعالية. ولا نزال مقتنعين بأن إصلاح مجلس الأمن، سيطلق العنان لإمكاناته من أجل مواجهة جميع التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين في الوقت المناسب، وبطريقة فعالة. وفي نفس السياق، ينبغي الاهتمام على النحو الواجب بالشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

على المستوى القاري، فإن خطة عام ٢٠٦٣ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بحاجة إلى كل دعم ممكن بالموارد البشرية والمالية على السواء لإعطاء دفعة لأفريقيا لكي تخرج من الحلقة المفرغة للفقر والصراع. ويتطلع القادة الأفارقة في إطار خطة عام ٢٠٦٣ إلى تحقيق الربط القاري من خلال تطوير البنية التحتية والتصنيع وزيادة التجارة والاستثمار بين البلدان الأفريقية، من بين أمور أخرى. وبالتأكيد، ستحتاج كل هذه الجهود إلى دعم من خلال الشراكة، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما سيؤدي بدوره إلى تحقيق خطة عام ٢٠٦٣.

وعندما ينظر المرء إلى التدفق الحالي للمهاجرين واللاجئين من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، يتضح أن استثمار ما يكفي من الموارد الحقيقية، حيث تشتد الحاجة إليها، يحقق فوائد للمتلقين والمانحين على السواء. وبالتالي، فإن الحل المستدام لهذا التدفق لا يتمثل في بناء جدران عالية، وأسوار تحيطها الأسلاك الشائكة في أوروبا، بل في معالجة المشكلة من المنبع. ولدينا فرصة اليوم كمجتمع دولي للعمل معا ومواجهة تحديات التخلف وانعدام الأمن أينما وجدت لما فيه فائدة الإنسانية.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الهند في مناقشة اليوم بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريريه بشأن البنود قيد المناقشة، بما في ذلك التقرير المرحلي الموحد الثالث عشر عن التنفيذ والدعم الدولي للنيباد (A/70/175).

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تؤدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها نموذج إطار تمتلكه أفريقيا وتقوده لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة، دورا هاما في مجال حفز دعم المجتمع الدولي لجهود الدول الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها. ويشير تقرير الأمين العام بوضوح إلى أنه خلال فترة العقد ونصف العقد من تنفيذها، سجلت القارة بشكل عام نموا اقتصاديا غير مسبوق وتحسنا في التنمية الاجتماعية، رغم توقف التقدم في بعض المجالات وإعاقة التحديات المستمرة لتحقيق القارة للأهداف الإنمائية للألفية.

وبينما ناقشنا تنفيذ مبادرة النيباد على مدار عدة سنوات، إلا أن سياق وتوقيت مناقشة اليوم مناسبان تماما. فقد اعتمد قادتنا للتو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لتوجيه جهودنا الجماعية خلال فترة العقد ونصف العقد القادمة. واعتمدنا أيضا في هذا العام نموذجا جديدا لتمويل التنمية في إطار خطة عمل أديس أبابا. وبوصف خطة عمل أديس أبابا نتيجة لمؤتمر أقيم على أرض أفريقية، فإننا نأمل أيضا أن تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يخص تقديم الدعم المالي والتكنولوجي لمساعدة جهود البلدان الأفريقية. وقد اعتمدت الدول الأفريقية أيضا هذا العام خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي خطة طموحة وتحويلية مدتها ٥٠ عاما، تحدد رؤية واسعة النطاق وشاملة لتنمية القارة وإحلال السلام

والأمن فيها. ومع أخذ جميع هذه المبادرات مجتمعة في الاعتبار، يشكل عام ٢٠١٥ معلما هاما من أجل تنمية أفريقيا.

يرسم تقرير الأمين العام عن النيباد صورة متباينة إلى حد ما عن حالة الشراكة العالمية لدعم التنمية في أفريقيا. ويتمثل أهم انعكاس لذلك بالطبع في ركود، إن لم يكن انخفاض، مستويات مساعدات التنمية لأفريقيا. ومع ارتفاع المستويات الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية بشكل طفيف خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق، فإن ما يلفت النظر هو انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا. وعلاوة على ذلك، انخفض أيضا نصيب أفريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. ولا يمكن لذلك إلا أن يشكل سببا للقلق وحالة يتعين معالجتها في أقرب وقت ممكن. وليس من المهم تنفيذ التزامات المعونة في أقرب وقت ممكن فحسب، ولكن أيضا استمرار تدفق المساعدات لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. ومن المهم أيضا عدم تحويل المعونة من القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، الذي يجب أن يكون الدعم المقدم له جديدا وإضافيا.

إن علاقات الهند بأفريقيا ضاربة في التاريخ. وقد استفادت من الاتصالات بين الشعوب، وترتكز هذه العلاقات على التاريخ المشترك والصداقة الدائمة عبر المحيط الهندي. وقد زادت الروابط المشتركة بيننا في النضال ضد الاستعمار وبناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار من تعزيز هذه الصداقة والتعاون. وتمثل الهند وأفريقيا اليوم اقتصادات تنمو بسرعة، وتتمتع بمزايا ديموغرافية ولديها تطلعات إنمائية مشتركة. وتستند الشراكة الإنمائية المتعددة الأوجه بين الهند وأفريقيا إلى المساواة والصداقة والتضامن، وتمثل التعاون بين بلدان الجنوب من جميع جوانبه. إنها تشمل تنمية الموارد البشرية من خلال المنح الدراسية والتدريب وبناء القدرات؛ وتقديم المساعدات المالية من خلال المنح والقروض الميسرة لتنفيذ مختلف المشاريع ذات المنفعة العامة، وفقا لطلبات شركائنا الأفارقة والأفضليات التجارية والتعاون في مجال التكنولوجيا؛ والمساعدة الإنسانية؛ ونشر قوات حفظ السلام؛ وتنسيق النهج المتعلق بالقضايا العالمية ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية.

والأولويات المركزة التي تتبعها حكومة الهند في شراكتها مع أفريقيا تتآزر مع خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣. ويتيح تشابه أولوياتنا وأهدافنا المشتركة تماسكا خاصا واستمرارية لشراكتنا. ومنذ عام ٢٠١١، قدمت الهند أكثر من ٠٠٠ ٢٤ منحة دراسية للبلدان الأفريقية. ويشمل ذلك أكثر من ٣٠٠ برنامج تدريبي في أكثر من ٦٠ مؤسس، وتقديم منح دراسية للتعليم العالي في العديد من المؤسسات. وقد تضاعفت التجارة بين الهند وأفريقيا ٢٠ مرة في السنوات الـ ١٥ الماضية، وتضاعفت في السنوات الخمس الماضية لتصل إلى ٧٢ بليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأطلقت الهند خطتها للأفضليات التعريفية لإعفاء أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية خلال عام ٢٠٠٨ ووسعت نطاقها في عام ٢٠١٤ لتشمل ٩٨ في المائة من جميع بنود التعريفة الجمركية. وجرى توسيع فوائد هذا النظام الأحادي الجانب ليشمل جميع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لزيادة صادراتها إلى الهند.

وتشير تقديرات إلى أن حجم الاستثمارات المتنامية للشركات الهندية في أفريقيا يتراوح الآن بين ٣٠ و ٣٥ بليون دولار، موزعة على مجموعة من القطاعات. وقد وافقت الحكومة الهندية خلال العقد الماضي على ما مجموعه ٩ بلايين دولار تقريبا في صورة اعتمادات شروط ميسرة لنحو ١٤٠ مشروعا في أكثر من ٤٠ دولة افريقية، مع التركيز بشكل خاص على الشركاء من أقل البلدان الأقل والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في ضوء متطلباتها وتحدياتها الخاصة. وحتى الآن، تم الانتهاء من ٦٠ مشروعا تقريبا.

وتنظم الهند مؤتمر القمة الثالث لمنتدى الهند وأفريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، الذي خططنا لمشاركة جميع البلدان الأفريقية الـ ٥٤ فيه. وسيكون هذا المؤتمر الأول من نوعه في أعقاب اعتماد الاتحاد الأفريقي بصورة تاريخية لخطة عام ٢٠٦٣ هذا العام. وهذا المؤتمر أيضا هو الأول منذ الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ سنة على تحقيق الوحدة الأفريقية.

لقد عملت الهند وأفريقيا معا لوقت طويل بغية وضع نهج مشترك ومسعى تضامني نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولانشك في أن هذه الشراكة الفريدة ستزداد قوة في السنوات القادمة.

السيد سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لتبادل الآراء مع الزملاء بشأن التقدم المحرز في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إن تنمية أفريقيا ليست مهمة لأفريقيا فحسب؛ بل إنها مهمة للعالم برمته. وكما قال الرئيس أوباما في خطابه الذي ألقاه في تموز/يوليه في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا:

> ”لن نقدر على مواجهة تحديات عصرنا – من ضمان اقتصاد عالمي قوي إلى التطرف العنيف، إلى مكافحة تغير المناخ، إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع – من دون آراء ومساهمات بليون أفريقي“.

فنحن نرى فرصة في أفريقيا. ومن المتوقع أن تنمو الطبقة الوسطى في القارة إلى أكثر من بليون مستهلك على مدى العقد المقبل. فبمئات الملايين من الهواتف النقالة وتحسن إمكانية الوصول إلى الإنترنت، بدأ الأفارقة في القفز من التكنولوجيات القديمة إلى ازدهار جديد.

وبالرغم من أن أفريقيا واحدة من أسرع المناطق نموا في العالم، تظل التنمية المستدامة تشكل تحديا. لقد اتفقنا على أهدافنا العالمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدت الشهر الماضي. والآن علينا أن نعمل معا لتحقيقها. وهذا هو السبب وراء تقدير الولايات المتحدة لمثال النهج الكلي والشامل والمتكامل نحو التنمية المستدامة الذي تمثله الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وتحدد نقاط التركيز الست الرئيسية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خطة واضحة ومقنعة من شأنها أن تساعد الشعوب الأفريقية على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وتتماشى العديد من برامج الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية وشراكاتها مع رؤية الشراكة الجديدة لمساعدة الأفارقة على مساعدة أنفسهم على تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يركز برنامج حكومة الولايات المتحدة ”الغذاء للمستقبل“ على زيادة غلة المحاصيل، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل وتحسين التغذية وتعزيز الأمن الغذائي وتقوية الاقتصادات. ومن خلال هذه الجهود وغيرها، ساعدت الولايات المتحدة أكثر من مليوني مزارع أفريقي على استخدام تقنيات جديدة لزيادة الإنتاج الزراعي وإطعام المزيد من البشر، والحد من الجوع. ويحشد برنامجنا ”توفير الطاقة لأفريقيا“ بلايين الدولارات في استثمارات من جانب الحكومات والأعمال التجارية للحد من عدد الأفارقة الذين يعيشون بدون كهرباء. كما تتخذ الولايات المتحدة خطوات لمساعدة الأفارقة على زيادة التجارة فيما بينهم بتحديث الجمارك وعبور الحدود. وقد بدأ هذا العمل بجماعة شرق أفريقيا، غير أننا الآن بصدد توسيع نطاق جهودنا في جميع أنحاء القارة.

ونحن نتعاون مع أفريقيا لمجابهة هاجس تغير المناخ. وتعهدت الولايات المتحدة بمبلغ ٣ بلايين دولار للصندوق الأخضر للمناخ، من أجل مساعدة البلدان على الاستعداد لتغير المناخ والتكيف معه. ونعمل بجد على إنشاء صندوق المناخ العالمي حتى يتمكن من توفير أدوات جديدة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وتستثمر الولايات المتحدة أيضا في تحسين الرعاية الصحي للوقاية من الأمراض وعلاجها. وإذ تواصل الولايات المتحدة تقديم بلايين الدولارات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق خطة الرئيس للطوارئ للإغاثة من الإيدز ومبادرة الأمن الصحي في العالم والبرامج الأخرى، كذلك نساعد الأمم الأفريقية على أخذ زمام الأمور على نحو أقوى فيما يتعلق بتنميتها البشرية ببناء نظم قوية للصحة العامة توقف انتشار الأمراض في المقام الأول.

إن الحكم الرشيد ركيزة أساسية في برنامج الولايات المتحدة للمساعدة الخارجية. وكما قال الرئيس أوباما: ”لا شيء يمكن أن يطلق العنان لإمكانات أفريقيا الاقتصادية أكثر من القضاء على سرطان الفساد“. وقد عملت قيادة الولايات المتحدة بإقامة شراكة الحكومات المنفتحة، على زيادة الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين وتسخير تكنولوجيات جديدة لتحسين الحوكمة. وحكومة جنوب أفريقيا هي التي تقود جهود شراكة الحكومات المنفتحة هذا العام، وبذلك تهيئ الفرصة لأفريقيا لاتباع دور قيادي في تعزيز الشفافية في الحكم.

وعلى نفس المنوال، يثني وفد بلدي على عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي تقودها أفريقيا، والتي يء ت اطر الخبرات وتعزز أفضل الممارسات. ونحن نقدر حماس الأمانة العامة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتفانيها في السعي إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة.

ويقدر وفد بلدي أيضا فرصة النظر في البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة عن عقد دحر الملاريا. فقد التزمت الولايات المتحدة بالعمل على الوقاية من الملاريا وعلاجها، على مدى سنوات عديدة، وسنظل عاقدين العزم على العمل مع الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين للمساعدة في قيادة الجهود الرامية إلى وضع حد للوفيات الناجمة عن الملاريا. وكما يعلم الكثيرون، فإن مبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا، التي أطلقت في عام ٢٠٠٥، تهدف إلى خفض عبء الملاريا عن ٧٠ في المائة من السكان المعرضين للخطر في أفريقيا جنوب الصحراء. وتدعم مبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا حاليا ١٩ بلدا في القارة. كما أنتجت أكثر من ٤٨ مليون عقار لعلاج لملاريا و ٥١ مليون طقم اختبارات تشخيص سريعة.

وبدعم من الولايات المتحدة، تعمل البلدان أيضا على تعزيز قدراتها الذاتية لمكافحة المرض. وتؤثر الاستثمارات في الوقاية من الملاريا ومكافحتها تأثيرا إيجابيا على حياة الملايين من الأطفال والنساء الحوامل والأسر في أفريقيا. إنها قصة نجاح هائلة، غير أنها لم تكتمل بعد. وقد أطلقت استراتيجية رئيس الولايات المتحدة التالية لمبادرة مكافحة الملاريا للأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٠، في البيت الأبيض في شباط/فبراير. وتشمل هذه الاستراتيجية رؤية الجهات المعنية بمكافحة الملاريا في العالم، لعالم خال من الملاريا. وتحدد الاستراتيجية هدف حكومة الولايات المتحدة في العمل مع شركائها من أجل مواصلة تعزيز الحد من وفيات الملاريا باتجاه الهدف الطويل الأجل بالقضاء عليها.

وكشريك في التحول التاريخي في أفريقيا، تلتزم الولايات المتحدة بتعزيز الصحة العامة، والأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الكهرباء – وهي استثمارات تساعد على دفع نهضة أفريقيا لأجيال قادمة. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي ومع شعوب أفريقيا لتحقيق وعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد الناكوع (ليبيا): في البداية أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقاريره المقدمة حول البند موضع النقاش (A/70/175 و A/70/176)، كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير ماجد عبدالعزيز، المستشار الخاص للأمين العام لأفريقيا، وللسيد إبراهيم مایاكي، المدير التنفيذي لوكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ”نيباد“ على جهودهما لصالح

القارة الأفريقية، كما أعبر عن تضامن وفد بلادي مع ما جاء في بيان ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقاريره المقدمة حول البند موضوع النقاش، كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير ماجد عبد العزيز، المستشار الخاص للأمين العام لأفريقيا، وللسيد إبراهيم مایاكي، المدير التنفيذي لوكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على جهودهما لصالح القارة الأفريقية. كما أعبر عن تضامن وفد بلادي مع ما جاء في بيان ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧والصين، وكذلك مع ما جاء في بيان سيراليون باسم المجموعة الأفريقية.

يأتي هذا الاجتماع العام للجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بعد مضي ثلاثة أسابيع فقط على اعتماد قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي ترتكز على أن الركب لن يخلف أحدا وراءه، وتتمحور حول ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية.

إن هذا الاجتماع يكتسب أهمية كبيرة. فقد تم في هذا العام على الصعيد العالمي – كما ذكرنا آنفا – اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى المستوى الأفريقي، اعتمد الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الرابع والعشرين المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ الذي يمتد على مدى خمسين عاما لتحقيق التحول من أجل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وكذلك الخطة التنفيذية العشرية الأولى التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس والعشرين المعقود في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

تأسيسا على ما تقدم، فإن الحاجة تدعو الآن إلى ضرورة الربط والتنسيق بين الخطط التنفيذية العشرية لبرنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن أن تقوم وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بدور أساسي في المساعدة على مواءمة أهداف التنمية المستدامة العالمية المعتمدة وتحويلها إلى أهداف وغايات للقارة، وكذلك على المستويات الإقليمية والوطنية، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والثقافية والدينية لشعوب القارة.

وبالرغم مما تم تحقيقه من تقدم خلال السنوات الماضية، من خلال دفع عجلة النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، بما في ذلك تحقيق جزء كبير من أهداف الألفية، إلا أن القارة ما زالت تواجه تحديات كثيرة أعاقت قدرتها على تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بالصورة الكاملة، وسيكون التحدي أكبر في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة.

إن الأمر يتطلب أن تفي الدول المتقدمة النمو بما تعهدت به تجاه القارة الأفريقية خلال المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، وبدعم البلدان الأفريقية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ومساندتها على اجتذاب الاستثمارات والعمل على إشراك القطاع الخاص بفعالية وتيسير نقل التكنولوجيا، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والبنى التحتية وتنمية وتطوير الموارد البشرية.

وفيما يخص السلام والأمن في أفريقيا، فإن دولا عديدة في قارتنا للأسف الشديد، لا زالت تعاني من التدهور الأمني والنزاعات المسلحة ومن بينها بلادي ليبيا. وإننا نؤكد هنا على الارتباط الوثيق بين التنمية والأمن، فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية. فهناك حاجة ماسة إلى زيادة التعاون المؤسسي مع أفريقيا ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام ومعالجة آثار النزاعات بعد انتهائها، واحترام حقوق الإنسان ودعم إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح وتوطيد الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون والحكم الرشيد لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في أفريقيا.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادي أن ليبيا، رغم الظروف الأمنية التي تمر بها وانعدام الاستقرار وتوقف عجلة الاقتصاد والتنمية، إلا أنها ستعمل بكل فعالية – حال تعافيها – مع

الدول الأفريقية لأجل الدفع بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الهادفة إلى تحقيق التقدم والنمو والازدهار للبلدان الأفريقية، من خلال التنسيق والعمل المشترك والالتزام باتفاقيات التعاون المبرمة مع العديد من البلدان الأفريقية، والعمل سويا من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فأفريقيا قارة تزخر بالموارد البشرية الشابة وبالموارد الطبيعية الهائلة التي تمكّنها – إذا ما أُحسن توظيفها وتهيئتها – من تحقيق رؤيتها الطموحة لعام ٢٠٦٣ لأن تكون قارة متقدمة النمو وقادرة على المساهمة بشكل إيجابي في تقدم البشرية واستقرارها وسعادتها وازدهارها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بفضل عزمها وقدرتها على التغلب على العديد من التحديات، تمكنت أفريقيا مؤخرا من تحقيق نجاحات كبيرة في ميادين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية. وهي تضطلع بدور هام في بناء عالم يتسم بالعدالة والديمقراطية وتعدد الأقطاب. وبطبيعة الحال، فإن الفضل معظمه يعود إلى الأفارقة أنفسهم. وتقدّر روسيا أيّما تقدير الجهود التي يبذلها المجتمع الأفريقي. ومن شأن المشاركة الكاملة من جانب البلدان الأفريقية على الصعيد العالمي في العمليات السياسية والاقتصادية والإنسانية أن تساعد في ضمان تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي تتضمن بصورة متوائمة الأولويات الواردة في مفهوم الاستراتيجية الأفريقية الجديدة، برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣.

ونؤيد اتخاذ التدابير المتضافرة للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. ونولي أهمية قصوى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونشارك بنشاط في اتخاذ الخطوات المنسقة لتوفير المساعدة الشاملة على الصعيد الثنائي ومن خلال الآليات الدولية القائمة. ويضطلع الاتحاد الروسي بدور رائد في شطب ديون الدول الأفريقية. اليوم، وفي إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد تم شطب قسط كبير من ديون أفريقيا، ما يربو على ٢٠ بليون دولار. ونحن بصدد اتخاذ خطوات من أجل تخفيف عبء الديون على الأفارقة، بما في ذلك عن طريق مبادلة الديون لأغراض التنمية.

وما يزال ينمو تعاون الاتحاد الروسي مع الحكومات في القارة الأفريقية والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. ففي أيلول/سبتمبر من العام الماضي وقّعنا على مذكرة بين وزارة خارجية روسيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن آلية للمشاورات السياسية. ونواصل حاليا تحديث مذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٣ بين حكومة الاتحاد الروسي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن أسس التعاون والعلاقات المتبادلة. وننظر أيضا في إمكانية التوقيع على وثيقة مماثلة مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

ونواصل العمل أيضا في مجال التعاون التجاري والاقتصادي، بما في ذلك مشاريع الاستثمار ذات المنفعة المتبادلة. ويشمل هذا نظاما تفضيليا للتعريفات والجمارك في بلدنا يغطي معظم الواردات من أفريقيا. ويسرنا أن نلاحظ الاتجاه المتزايد لنمو الأعمال التجارية الروسية في أفريقيا. وتشمل الأمثلة الناجحة على ذلك بعض المشاريع الكبرى من قبيل الودائع البلاتينية النامية في داروينديل في زمبابوي، وبناء مصفاة للنفط في أوغندا.

ونحن نولي أهمية كبيرة للأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية لأفريقيا. ونقدم مساعدة كبيرة في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك مساعدة البلدان على التعافي من فيروس إيبولا. ونقوم بزيادة المساهمات الروسية من خلال برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للحماية المدنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية.

إن منع نشوب النزاعات وتسويتها هو الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد شهد

العقد الماضي تقلص عدد النزاعات وشدتها، إلا أن أفريقيا لا تزال عرضة للخطر. لذلك، من الأهمية بمكان أن يستجيب المجتمع الدولي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها الأمن، لكن لا يجوز لأي دولة أن تملي على الأفارقة كيف يجب أن يحلوا مشاكلهم، وأولئك الذين يحاولون التدخل بشكل صارخ في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية مخربون.

والدور المركزي تضطلع به الأمم المتحدة، ومجلس الأمن في المقام الأول. وفي نفس الوقت، كانت مبادرات الأفارقة أنفسهم موفقة في عدد من الحالات، وتلك جهود تستحق الدعم. فمن غير الأفارقة يمكن أن يكوّن فهماً كاملاً للوضع أو يملك الوصول إلى أكثر الأدوات ملاءمة للظروف المحلية؟ وإننا نرحب بالتقدم الذي حققه هيكل السلم والأمن الأفريقي بمساعدة من المجتمع الدولي. وندعو باستمرار إلى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ونحن ندعو كذلك إلى تكثيف الجهود للتعامل مع حالات النزاع في دارفور والصومال وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا بيساو والأطراف السودانية، ومكافحة الإرهاب الدولي والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والاتجار في الأسلحة والمخدرات والهجرة غير النظامية وغيرها من القضايا ذات الصلة.

ونحيط علماً بالمشاركة النشطة للأفارقة في بعثات حفظ السلام في أفريقيا تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسوف نكثف دعمنا لبناء القدرات في البلدان الأفريقية بغية تعزيز قدرتها على التعامل مع الأزمات. ونوفر التدريب لحفظة السلام وموظفي إنفاذ القانون في المؤسسات الأكاديمية الروسية، ونحن بصدد وضع استراتيجية للمجتمع الدولي تشتمل على تدابير عملية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا. وندعو إلى تعزيز مبادرات الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن. وبلدنا يشارك في كثير من بعثات حفظ السلام في أفريقيا، وهو من أكبر موردي البضائع والخدمات، وخاصة للطيران المدني.

ختاماً، أود التأكيد على استعداد الاتحاد الروسي لمواصلة حواره السياسي والتعاون المتعدد الأبعاد الذي يحقق المنفعة المتبادلة مع أفريقيا ومشاركته الفعالة في البرامج والمشاريع الدولية لمساعدة أفريقيا.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وكل المساهمين في نجاح أسبوع أفريقيا لهذا العام. ثانياً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بشكل خاص بريادة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، التي تجلت في السنوات الأخيرة، في تعزيز التكامل والسلام والتنمية في القارة. وبناء مجتمع عالمي أكثر منعة وعدالة لا يمكن أن يتحقق بدون شراكة أقوى من أي وقت مضى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما أفريقيا.

ثالثاً، أود أن أتكلم بإيجاز عن الشراكة طويلة الأمد للسويد مع أفريقيا في الماضي وربما أكثر أهمية في المستقبل. فما بدأ قبل عدة عقود كدعم للاستقلال والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا، بما في ذلك الموقف القوي ضد الفصل العنصري، قد تطور على مر السنين إلى شراكة قوية من أجل معالجة التحديات الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك. وإذ نتطلع إلى المستقبل، سنواصل دعم التزام أفريقيا، الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي، ببناء

> ”أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية يقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في الساحة العالمية“.

ونحن سنفعل ذلك ثنائياً، كدولة السويد، وسنفعل ذلك كعضو في الاتحاد الأوروبي، وسنفعل ذلك بالشراكة مع المجتمع الدولي، كعضو في الأمم المتحدة.

إننا نحتاج إلى نُهُج شاملة وأطول أمداً للأمن والتنمية، ولا سيما في الدول المتضررة من النزاعات وحالات الهشاشة. وهذه الرؤية المتكاملة هي التي توجه التعاون الإنمائي في السويد، فضلاً عن عملها كرئيس للجنة بناء السلام هنا في نيويورك والرئيس المشارك للحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة. ولكن، مرة أخرى، لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال حوار مستمر وشمولية كاملة والإقرار بالشرعية القوية المستمدة من المنظمات الإقليمية ذاتها.

لقد آن الأوان لتلبية المطالبة المشروعة لأفريقيا بتمثيلها بشكل كاف في مجلس الأمن. والتزامنا بالأمن والتنمية هو ما يوجه عمل السويد في الأمم المتحدة. ومنذ أيام داغ همرشولد، ظلت السويد من أشد أنصار تعددية أطراف قوية وفعالة في الأمم المتحدة. وقد عمل عشرات الآلاف من السويديين ضمن ذوي الخوذ الزرق، وفي أفريقيا وحدها شاركنا بإسهامات كبيرة بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام، بدءاً من ستينيات القرن الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تليها الصومال وليبريا وتشاد، وحالياً في مالي. ونحن سادس أكبر مقدمي التبرعات الطوعية للأمم المتحدة، ومن مموليها الأساسيين، كما أن السويد من أكبر المساهمين في صناديق الأمم المتحدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية، ونحن فخورون بذلك.

إن شمولية الأهداف الإنمائية المستدامة تستلزم تحولاً عن المساعدة الإنمائية التقليدية. ولذلك، أعلنت حكومة بلادي هذا الشهر عن نهج حكومي شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا معناه أننا نتعهد بالنظر في كيفية مساهمة كل مجالات العمل السياسي في التنمية العالمية المنصفة والمستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بسياسات التجارة والاستثمار. وكل ذلك لا بد أن يبدأ من الداخل.

أما بعد، فإننا ندرك أنه ستكون هناك حاجة للتعاون الإنمائي الدولي في المستقبل المنظور، لا سيما في البلدان والمناطق الأشد فقرا والأكثر هشاشة. وفي سياق الأهداف الإنمائية الجديدة، فقد أكدنا مجدداً على أهمية هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. وجميعنا يحتاج إلى مواصلة تلك الجهود وتكثيفها. وفيما يتعلق بالسويد، يسعدني أن أعلن هنا اليوم أننا سنواصل في العام القادم استثمار نسبة ١ في المائة من دخلنا المحلي في المساعدة الإنمائية الرسمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد مایاكي (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أنقل أحر تهانينا للسيد ماغنز ليكتوفت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين. أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سلفه السيد سام كوتيسا على إنجازاته الجديرة بالثناء خلال الدورة التاسعة والستين ذات الأهمية المحورية.

إنَّ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) محورية لجهود القارة التحوُّلية. وقد جدَّد القادة الأفارقة العزيمة السياسية اللازمة للمساهمة في تحقيق التنفيذ السريع للنيباد برعاية الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون الوثيق مع الأوساط الاقتصادية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، إنَّ التزام القادة الأفارقة الصارم، باتفاق تنمية مستدامة تحوُّلي وعالمي للسنوات الـ ١٥ المقبلة، دليل على أنَّ القارة الأفريقية مستعدةً للقضاء على جميع أشكال التهميش والتخلُّف، والمشاركة في تحوُّل هيكلي.

لقد أظهرت أفريقيا دائماً في السنوات القليلة الماضية أن بلدانها قادرة على تحويل اقتصاداتها وحتَّى تعقُّبها سريعاً، معزِّزة بذلك التجارة في ما بينها، وموطِّدة النمو الشامل للقارة بأسرها. والنيباد، بصفتها وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي، تركِّز على التنسيق الاستراتيجي لتنفيذ برامج القارة ومشاريعها ذات الأولوية. وهذا الدور أكثر أهمية الآن في سياق خطة الاتحاد

الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وهذه الخطة هي مصفوفة تحوُّل أفريقيا المستقبلي.

إننا الآن في أواخر سنة هامة جداً للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي سنة تسجِّل منعطفات تاريخية لأفريقيا على صعيد الخطط العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتصادف بالتحديد الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. واعترافاً من الاتحاد الأفريقي بتلك المنعطفات التاريخية، فقد أعلن عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة والتنمية، في إطار خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣. وتتوخَّى هذه الخطة المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة والخاصة، عبْر نصيب كامل وعادل من الفرص وصُنْع القرارات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

ومع أنَّ الزراعة كانت وتبقى الدعامة الأساسية للعديد من الاقتصادات الأفريقية، وستكون أساس تصنيعنا، فإنَّ القطاع غير الرسمي عموماً يواصل توفير الفرص الاقتصادية الهامَّة لفقراء أفريقيا. ومرونة وحيوية هذا القطاع غير الرسمي للأفراد العاملين لحسابهم الخاص والمغامرين، ومعظمهم من النساء، هما اللتان تحفظان اقتصادات عديدة. وفي سعينا إلى التصنيع، يتعيَّن على هذا الاقتصاد غير الرسمي أن يعبُر إلى اقتصاد رسمي.

إنَّ الاتحاد الأفريقي يُدرك أنَّ تعزيز المساواة بين الجنسين هو إحدى أكثر الوسائل فعالية لتحريك النمو الشامل، ودعم البلدان والمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولضمان وجود موارد إضافية لدعم مشاريع التنمية التي تعالج الشواغل الجنسانية في أفريقيا، فإنَّ وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالشراكة مع الحكومة الإسبانية، أنشأت الصندوق الإسباني للنيباد من أجل تمكين المرأة الأفريقية. وقد حقق صندوق النيباد هذا نتائج عديدة منذ إنشائه في عام ٢٠٠٧. فقد أسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال نقل المهارات، الحصول على التمويل، إنشاء مشاريع الأعمال والوصول إلى الأرض. واستفاد من هذا الصندوق مباشرة أكثر من نصف مليون إمرأة. ووكالة النيباد تواصل إيلاء الأولوية لتمكين المرأة من خلال برنامجها لدعم الجنسانية، وهي تعمل بالتعاون الوثيق جداً مع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية لاجتذاب الدعم العملي، وبالتحديد في مجالات تطوير المهارات والمهن، ولا سيما للمرأة في المناطق الريفية، التواصل الشبكي، تنظيم الجماعات النسائية، وتوسيع الفرص الاقتصادية وفرص مشاريع الأعمال والشركات الناشئة.

وعلاوة على ذلك، وعملاً بقرار جمعية الاتحاد الأفريقي، تُعِدُّ وكالة النيباد إطار سياسة عامة متعلقة بعمالة الشباب في أفريقيا. وسيتمُّ تعميم الإطار القاري الأفريقي لعمالة الشباب في خطة عام ٢٠٦٣، ووكالة النيباد تعمل على هذا المسعى بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية.

وأود أن أؤكد أنَّ الهياكل الأساسية تبقى أولوية أفريقيا العليا. فبمستويات متدنية من التبادل الاقتصادي داخل المنطقة، ونصيب ضئيل فقط من التجارة العالمية، تعتزم أفريقيا زيادة تنافسيتها. وأوجه عدم كفاءة الهياكل الأساسية تكلِّف أفريقيا بلايين الدولارات سنوياً وتعرقل النمو. لذا، فإنَّ ردم الهوة في الهياكل الأساسية حيوي للتقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلاَّ من خلال التعاون الإقليمي والقارِّي وإيجاد الحلول.

إنَّ قمة داكار للتمويل في حزيران/يونيه ٢٠١٤، في ظل قيادة فخامة الرئيس مكي سال، رئيس السنغال ورئيس اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات التابعة للنيباد، جمعت معاً

المدراء التنفيذيين للقطاع الخاص وأصحاب المشاريع الأفريقية، للتصدي للتحديات التي تُعيق تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (برنامج تطوير البنية التحتية). وفي تلك المناسبة، أَوْلى أصحاب المصلحة في هذا البرنامج الأولوية لما مجموعه ١٦ مشروعاً ضخماً، بغية تحويل أفريقيا، ومن بينها طريق رئيسي طوله ٤ ٥٠٠ كلم بين الجزائر ولاغوس، تمَّ إنجازه تقريباً.

ووكالة النيباد مشارِكةٌ الآن بنشاط في أربع أدوات مرافق ناجمة عن مؤتمر قمة داكار للتمويل. أولاً، إنَّ وكالة النيباد أنشأت وموَّلت آليةً لتقديم الخدمات تابعة لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، مصمَّمة لتزويد أصحاب المشاريع بالقدرة اللازمة للمرحلة المبكرة من تحضير مشاريعهم. ثانياً، دعمت وكالة النيباد الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا في إنشاء طاولة مستديرة من صناديق تحضير المشاريع، بغية تعزيز التعاون بين الصناديق، لكي تستطيع اتخاذ مبادرات على نطاق القارة، مثل برنامج تطوير البنية التحتية. ثالثاً، أُنشئ صندوق أفريقيا ٥٠، التابع لمصرف التنمية الأفريقي، لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية، بما يشمل مشاريع تطوير البنية التحتية في أفريقيا. والأداة الرابعة، والمعلم التاريخي الأخير، هي شبكة الأعمال التجارية القارِّية، التي تشكِّل برنامجاً رفيع المستوى لإشراك القطاع الخاص في مشاريع تطوير البنية التحتية في أفريقيا. ولدى إطلاق هذا البرنامج، تعهَّد أكثر من ٤٠ مسؤولاً تنفيذيا كبيراً عالمياً وأفريقياً رفيعاً بالتزام محدد تجاه تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية لأفريقيا، ونوَّهوا بشبكة الأعمال القارِّية بصفتها حركة بقيادة أفريقية للتعقُّب السريع لاستثمار القطاع الخاص رفيع المستوى في تطوير البنية التحتية الإقليمية لأفريقيا.

إنَّ تقرير الفريق رفيع المستوى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا لاحظ أنَّ أفريقيا تخسر ٥٠ بليون دولار عبْر تلك التدفقات. ولكي تبدأ وكالة النيباد تنفيذ توصية التقرير، وقرار قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥، فقد نظَّمت أول حوار إقليمي من نوعه بشأن بناء القدرة لمسؤولي إدارة الضرائب والتعدين في منطقة غرب أفريقيا ووسطها.

ويُتوخَّى من هذا الحوار، المصمَّم خصيصاً لكبار المسؤولين الحكوميين، أن يُسهم في تحسين وضع السياسات الضريبية وفي التفاوض على نحو أفضل بشأن العقود المتعلقة بالصناعات الاستخراجية.

إنَّ عام ٢٠١٥ سيكون سنة تاريخية للنضال العالمي الهادف إلى القضاء على الفقر وتحقيق مستقبل مستدام. وإننا سعداء وممتنُّون لأن نرى أنَّ الأولويات الأفريقية عموماً وبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) خصوصاً قد أُخِذت في الحسبان بشكل جيد في الاتفاقين الرئيسيين اللذين اعتُمِدا حتى الآن. وقد جاء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه، في مرحلة حرِجة. وتتمثل إحدى المسائل المركزية في كيفية إصلاح نظام التمويل العالمي بشكل يتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. لذا، فإننا نرحب بخطة عمل أديس أبابا ومقتنعون بأنَّ توصياتها ستؤدي دوراً هامًّاً في ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وستُسهِم في تمويل التنمية حتى بعد ذلك التاريخ.

وبما أنَّ أهداف التنمية المستدامة قد اعتُمِدت، فإنَّه في غاية الأهمية أن تعزز وكالة النيباد والشركاء في منظومة الاتحاد الأفريقي والأوساط الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، من خلال خطة عام ٢٠٦٣، جهود النهوض بالحكم الرشيد وتوفير التعليم الجيد النوعية للجميع وتمكين المرأة وتطبيق الابتكار العلمي والتكنولوجي بغية تحسين الصحة والرفاه والحفاظ على الاقتصاد الأزرق والاستفادة منه على نحو مستدام والتصدي لتغيُّر المناخ والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وبناء هياكل أساسية جيدة تشمل الطاقة أيضاً. وهذا ما يجعل من المهم للغاية أن تقدم الدول الأعضاء دعما كبيرا لشراكة برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية.

إنَّ أهداف التنمية المستدامة أساس جيد للحلول المستدامة الطويلة الأمد، التي ستمكِّن أفريقيا من تحقيق تطلعاتها الإنمائية، كما تجسدها خطة عام ٢٠٦٣ وبرامج النيباد. بيد أنه من المهم الحفاظ على اتساق ومواءمة خطة عام ٢٠٣٠ مع الرؤية المبيَّنة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها العشرية الأولى، التي من المقرَّر أن تضعها وكالة النيباد موضع التنفيذ.

ومن الأهمية القصوى إعادة التأكيد على أنَّ الأساس لتجديد أفريقيا مرهونٌ بإصلاحات أنظمة الحوكمة الوطنية، بمقتضى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣. والآلية هي جهة التنسيق لتعميق الديمقراطية وتعميم أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهي تجسِّد التزام تلك الدول بتحسين الحوكمة على جميع المستويات. وحتى تاريخه، انضمّت ٣٥ دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي طوعا إلى الآلية، وأُخضِع ١٧ بلداً لاستعراض الأقران، ويجري الإعداد لتنظيم عملية استعراض الدورة الثانية. وإذ تمضي الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قدُماً، فإنَّ لديها المَهمَّة المُلِحّة المتمثلة في ضمان التنفيذ الفعَّال لبرامج العمل الوطنية المنبثقة عن ممارسات استعراض الأقران.

وعلى المستوى المؤسسي، يجري تدعيم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من خلال إدماجها في الاتحاد الأفريقي وعبْر تطوير تعاون أقوى وتآزر أوثق مع المنظمات والبرامج الإقليمية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تجري إعادة تعديل أوضاعها لكي تستطيع أن تُشكِّل بفعالية أداة الرصد لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفي سياق التحضيرات للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في باريس، قدَّمت وكالة النيباد، من خلال دعمنا للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، دعماً تقنياً للمجموعة الأفريقية من المفاوضين. وبصفتنا أمانة المبادرة البيئية التابعة للاتحاد الأفريقي والبرامج البيئية الإقليمية الرئيسية، نتولَّى حالياً إعداد برامج وتنفيذها لتعزيز الإدارة البيئية السليمة للتنمية المستدامة وتعبئة الموارد لدعم البرامج البيئية في أفريقيا. ويدعم صندوق المناخ التابع للنيباد أنشطة بناء القدرات لاتساق السياسات على المستوى الوطني وتعزيز القدرة على الصمود لدى الفئات المتضررة من تغيُّر المناخ.

وفي عام ٢٠١٥، تمَّ التوصُّل إلى اتفاقين متينين متعددي الأطراف بتوافقَ الآراء ويُنتظر التوصل إلى توافق آراء ثالث في نهاية العام. ويبرهن ذلك على التصميم الهائل لدى المجتمع الدولي على معالجة المسائل العالمية التي تؤثِّر حالياً على الناس والكوكب. والنيباد شريك مفضل لتنفيذ تلك الخطط الطموحة في قارَّتنا. وبصفتنا الوكالة التقنية للاتحاد الأفريقي، فإننا نؤكد مجدداً التزامنا بأفريقيا أفضل وعالَم أفضل بحلول عام ٢٠٣٠.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بصدق المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، السفير ماجد عبد العزيز، ومكتبه، اللذين يكتسي التزامهما بأولويات أفريقيا وبرامجها أهمية بالغة. وأود أيضاً الإعراب عن آيات الشكر الصادقة للبعثة الدائمة المراقبة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة والمجموعة الأفريقية في نيويورك على دعمهما المستمر.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.